

العنوان:	مشكلة البطالة : بحث في النظرية الاقتصادية نحو الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر
المصدر:	المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية) - مصر
المؤلف الرئيسي:	عثمان، محمد موسى
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
مكان انعقاد المؤتمر:	القاهرة
رقم المؤتمر:	13
الهيئة المسؤولة:	مركز الاستشارات والبحوث والتطوير - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية و وزارة الدولة للتنمية الإدارية
الشهر:	أبريل
الصفحات:	275 - 314
رقم MD:	83193
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التدريب المهني، البطالة، النظريات الاقتصادية، مصر، سياسة التوظيف، تنمية الموارد البشرية، التضخم الوظيفي، المشاكل الاجتماعية، التنمية الاجتماعية، مستوى المعيشة، دخل الفرد، القوى العاملة، سن التقاعد، قانون العمل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/83193

مشكلة البطالة

بحث في النظرية الاقتصادية نحو الاستراتيجية والسياسات المقترحة

لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر

إعداد

الدكتور/ محمد موسى عثمان

أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة بنات/ جامعة الأزهر

المقدمة

تقف البشرية الآن بعد أحداث أفغانستان، واحتلال العراق من عدة دول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ وأزمة ٢٠٠٨، عند نقطة تحول تاريخي، فلأول مرة يرتفع حجم البطالة في العالم كله وتتفاقم مشكلتها، ليصل إلى ما يزيد عن المليار نسمة في حالة بطالة كاملة أو جزئية وهو ما يعادل ٣٥% من قوة العمل في العالم أجمع^(١)، ويوزعون بنسب مختلفة، في العالم الأول، والثاني والثالث^(٢)، بحيث يمكن القول أن مشكلة البطالة ذات نزعة عالمية، وذلك يعني أن البطالة تطورت الآن لتصبح هيكلية وطويلة المدى، فالمشكلة تكمن في انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية، كما لم يستطع القطاع الخاص أن يولد فرص عمل، معنى هذا أن البطالة أصبحت مصدرًا للفقر والبؤس والحرمان وبيئة خصبة للإرهاب، والعنف والجريمة والمافيا.

كانت البطالة، ولا تزال من أبرز التحديات الأساسية التي تواجه النظم الاقتصادية، ولهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته، وقد كانت هذه القضية تحديًا - مجالاً لصراع فكري كبير بين هذه المدارس والاتجاهات، وهو الصراع الذي أغنى كثيرًا النظرية الاقتصادية ونتج عنه وجود فرع خاص في الدراسات الاقتصادية، فقد أصبحت البطالة الآن في مختلف دول العالم هي المشكلة الأولى، ولقد قال كريستيان بورتمان نائب رئيس البنك الدولي في مؤتمر صحفي عقده في شهر يونيو ٢٠٠٤ بالقاهرة (أن مشكلة البطالة تفرض تحديًا رئيسيًا على الحكومة المصرية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وأن تلك المشكلة لا ترتبط بمستويات الدخل فحسب، وإنما ترتبط كذلك بتصورات الناس عن أنفسهم داخل المجتمع وتصوراتهم عن قدرتهم على تلبية احتياجات أسرهم، كما أفاد بأن نسبة البطالة بين الشباب في مصر تتراوح بين ١٥ ، ١٦% وهو ما يخفي أبعادًا حيوية وديناميكية لقضية التوظيف والبطالة^(٣)).

ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تمامًا عن بطالة عالم القرن العشرين، ففي القرن الحالي، نجد أن البطالة في الدول الصناعية أصبحت مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي، تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى، في البلاد التي كانت اشتراكية والتي لم تعرف البطالة أبدًا، تتزايد جيوش العاطلين فترة بعد أخرى في غمار عملية

التحول إلى النظام الرأسمالي، وفي البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام، مع استمرار فشل جهود التنمية، وتفاقم ديونها الخارجية، وتطبيقها لبرامج صارمة للانضباط المالي^(٤).

وزاد من خطورة الأمر، أن هناك الآن فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها، بل هناك تيار فكري ينتشر بقوة الآن، ينادي بأن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحاياها، وأن العاطلين عن العمل هم هؤلاء الذين فشلوا في التكيف مع سوق العمل وظروف المنافسة والعملة، ولهذا يجب أن يتحملوا عبء المشكلة وأن يبحثوا بأنفسهم عن حل لها، ولقد ظل الفكر المصري – مثله في ذلك مثل الفكر العربي والإسلامي؟، مهتماً بالاتجاه نحو تغليب الجانب السياسي والاجتماعي على الجانب الاقتصادي، في دراسة المشاكل القومية، وحتى بعد أن بدأ الاهتمام بتزايد الأمور الاقتصادية حتى غطت المساحات الكبيرة من فكر الرجل العادي، كانت تناقش في إطار جزئي لا يرقى إلى مستوى النقاش المطلوب لمثل هذه القضايا^(٥).

ولذلك نجد أن أغلب الدراسات الاقتصادية – وقد تدفقت بمعدل هائل خلال السنوات الأخيرة – لا يسد ثغرة من ثغرات الفكر الاقتصادي القومي، ولما كان هذا هو حال الفكر الاقتصادي فقد انعكس الأمر على السياسات الاقتصادية، فجاءت جزئية، ومرحلية بل، وفي كثير من الأحيان في الاتجاه المعاكس لتحقيق الأهداف القومية.

تحظى مشكلة البطالة باهتمام رئيسي من الجميع مواطنين يطلبون العمل، وحكومات متعاقبة ووزارات معنية بالمشكلة، وتظهر المشكلة بقوة في التزايد المستمر في أعداد الخريجين بمختلف تخصصاتهم، مقارنة بالاحتياجات الفعلية البسيطة حالياً لكل وزارة، مما أوجد فرقاً تراكمياً في أعدادهم يتزايد يوماً بعد يوم، ويتضاعف بمرور السنين حيث أن حجم وطبيعة المشكلة تستلزم لاقتلاعها إعداد البحث الحالي، الذي هو في الحقيقة محاولة بذلها الباحث لإلقاء بعض الأضواء على مشكلة البطالة، أملاً في الاقتراب من الفهم الحقيقي والموضوعي لها بعد أن تعقدت واستعصت على الفهم، ناهيك عن الاقتلاع^(٦).

بعد فترة من الازدهار اللاحق، وهي الفترة ما بين ١٩٤٥ وحتى أوائل السبعينات من القرن العشرين دخل الاقتصاد العالمي بجميع أطرافه في أزمة هيكلية، ظهرت تداعياتها في الكثير من التغيرات والأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصاديات القطرية كل على حدة، وساحة الاقتصاد العالمي منظور إليه كوحدة، ولا يخفى أن إحدى السمات الجوهرية لهذه الأزمة هي تفاقم مشكلة البطالة بشكل مستمر في مختلف أرجاء المعمورة بعد أن عاش العالم بجميع أطرافه تقريباً فترة من الممكن وصفها بعصر التوظيف الكامل. على أن درجة المعاناة من هذه الأزمة تتفاوت بين الأطراف الثلاثة التي كانت تشكل منظومة العالم، وهي مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية، وإن كانت ما تزال تعاني من مشكلات البطالة، وبطء النمو، وعدم الاستقرار – قد أعادت ترتيب عناصر القوة التي تملكها واتجهت نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والتمسك بحرية التجارة من خلال منظمة التجارة الدولية، وسعيًا منها لمواجهة أزمة البطالة وتراكم رأس المال، أما مجموعة الدول التي كانت اشتراكية فقد وصلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها إلى مستويات صعبة جداً بعد انهيار سلطة الدول المركزية، وسقوط النموذج الاشتراكي الذي كان مطبقاً فيها، وفي مجموعة الدول النامية تردت الأمور على نحو أكثر خطورة تحت تأثير أزمة ديونها الخارجية، وانخفاض أسعار المواد الخام التي تصدرها، وخضوعها لمطالب الدائنين، والمؤسسات الدولية وتزايد تبعيتها الخارجية^(٧).

ولقد بدأت مشكلة البطالة في الظهور على نحو واضح في العالم النامي، ابتداء من عقد السبعينات من القرن الماضي، نتاجاً لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي، فشل أنماط التنمية التي أنتهجتها هذه الدول، تفاقم مديونيتها الخارجية، تنامي العملة وظاهرة التدخل السافر في الشؤون الداخلية بها^(٨).

وبناء عليه تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجهها معظم دول العالم النامي ومن بينها مصر، فضلاً عن دول العالم المتقدم ودول العالم الذي كان اشتراكياً إن لم تكن أخطرها على الإطلاق نظراً للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى العديد من النتائج مثل انتشار الجرائم، وهدر موارد اقتصادية تكلفت الدولة في تعليمها وتأهيلها مليارات وملايين الجنيهات.

إن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر في أذيالها كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام وسواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل أو بالاقتصاد القومي فبالنسبة للفرد لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقار الأمن الاقتصادي حيث يفقد العاطل دخلة الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه لألام الفقر والحرمان هو وأسرته ويجعله يعيش في حالة يفتقد فيها الاطمئنان على يومه وغده ويزداد الوضع سوء إذا لم يكن هناك نوع من الحماية الاجتماعية للعاطلين (كما هو الحال في غالبية للعالم النامي) أو عدم كفايتها وكذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة وفقد ثبوت أن استمرار حالة البطالة، وما يرافقها من حرمان ومعاناة كثيراً ما يدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور، ويصاب بالإكتئاب والاعتراب وربما تدفعه إلى الانتحار فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة والتطرف^(٩).

كما أن تدهور مستوى المعيشة الذي يرافق حالة التعطل عادة ما يؤدي إلى سوء الأحوال للعاطل ومن يعولهم، ومن ثم إلى احتمال ارتفاع حالات الوفاة المبكرة، وهذا معناه أن هناك آثاراً للتغيرات الاقتصادية في الصحة العامة والحياة الاجتماعية، حيث أن، زيادة معدل البطالة غالباً ما يؤدي إلى تدهور عام في الصحة الجسدية والعقلية وإلى خفض متوسط عمر الإنسان، وإلى زيادة عدد المرضى في المصحات العقلية وتعاني اقتصاديات دول العالم النامي من جرائم الاعتصاب والسرقة والدعارة..... إلخ^(١٠).

وترجع أهمية البحث الحالي إلى أن المشكلة تتطلب قضايا ثلاث من بين القضايا المتعددة التي تثيرها والتي يطرحها البحث عن السياسات الملائمة لزيادة التشغيل وهي: أولاً - تشخيص المشكلة والمداخل الرئيسية لمواجهتها في الأدب الاقتصادي، ثانياً: تحديد كيفية حجم مشكلة البطالة، والتصورات المختلفة للجهد والزمن اللازم لعلاجها في النظرية الاقتصادية.

وثالثاً: الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر.

أضف إلى ذلك أن مشكلة البطالة أصبحت أحد حقائق الواقع المعاش في مصر في الوقت الراهن، ومن أخطر المشاكل التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن المصري، فلا تكاد تخلو أية وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب والمرئي من طرح لهذا الموضوع، ولا يخلو أي خطاب سياسي أو منتدى فكري من التصدي لها، كما لا توجد أية أسرة مصرية تعيش بعيدة كل البعد عن هذه المشكلة، وليس من قبيل المبالغة القول بأن علاج هذه القضية أصبح هو المقياس الحقيقي لنجاح أي نظرية اقتصادية يقترح تطبيقها، أو نجاح استراتيجية يقترح تنفيذها^(١١).

من هذا المنطلق يتناول البحث الحالي (مشكلة البطالة بحث في النظرية الاقتصادية، نحو استراتيجية مقترحة للاقتلاع)

في مبحثين:-

• المبحث الأول

إظهار التعديلات على النظريات السابقة من خلال الفكر الحديث والمعاصر:

المطلب الأول - التحقق والإبراء في النظريات الحديثة في البطالة.

المطلب بالثاني - القضاء على البطالة وتشخيصها في النظريات المعاصرة.

• المبحث الثاني

الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع، وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر.

المطلب الأول : - أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث.

المطلب الثاني : - أهم الدروس المستفادة من البحث الحالي.

المطلب الثالث : - الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع.

• الخاتمة

يتم تناول أهم عناصر البحث بصورة موجزة شاملة، في صورة خطة متكاملة أمام متخذي القرار، وأما السلطة التنفيذية لاقتلاع البطالة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مشكلة البطالة في الأدب الاقتصادي من خلال عرض التطورات التاريخية المختلفة للنظرية الاقتصادية، معرفة الإختلالات داخل أسواق العمل، للتعلم منها في استخلاص استراتيجية معينة وسياسات مقترحة لاقتلاع مشكلة البطالة من جذور المجتمع، العمل على تحديد أسلوب محدد في مجال التنمية البشرية، بتفعيل الاستثمار البشري، ومستلزمات ذلك من صحة، وتعليم، وتدريب، وبيان الأدوار المطلوبة في هذا الصدد من كل من الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني نحو اقتلاع البطالة.

المبحث الأول

النظريات الحديثة والمعاصرة في البطالة

أتضح لنا من المبحث الثاني أن النظرية الكينزية قد ركزت على مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل في التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية من خلال التركيز على جانب الطلب الفعال ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين الاهتمام بمشكلة البطالة وإيادها، وعلاقتها بالتضخم، ومعدلات تغير الأجور النقدية^(١٢)، خاصة بعد سيطرة الكساد التضخمي على الدول الصناعية في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، ووقعت نظرية كينز في محنة، نتيجة عجز آليات التحليل لديها عن تفسير الوضع الجديد، وعجز السياسات المنبثقة عنها على تجاوز هذه المشكلة، وكان لكل نظرية حديثة أو معاصرة توجهاتها الخاصة، على نحو ما سنرى في المبحث الثالث (الحالي)، على النحو التالي:

المطلب الأول: النظريات الحديثة:

منذ خمسينات القرن العشرين تحول النيوكلاسيك من التحليل الجزئي إلى الكلي، ومن تحليل توازن المستهلك والمنتج إلى تحليل التوازن العام، وبرزت في هذا المجال نظريات حديثة في مجال معالجة مشكلة البطالة، وعلاقتها بالنمو والتوازن الحركي ومن أهم النظريات الحديثة:

١- نظرية النقديون:

تعتبر هذه النظرية ذات تيار فكري مميز في مناقشة مشكلة البطالة الدورية وعلاقتها بالأدوات النقدية، وينتمي أصحاب هذه النظرية إلى المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن النظام الرأسمالي يتمتع بقدرة على التكيف والتحدد في تصحيح

الاختلال دون تدخل الحكومة، وفي رأيهم أن مشكلات البطالة تنشأ عن أخطاء في السياسة النقدية أو التدخل الحكومي، تضم هذه النظرية مجموعة هائلة من علماء الاقتصاد نعرض آراءهم على النحو التالي:

قام R. G. Hawtrey بدراسة الدورة الاقتصادية وهو يعتبرها ظاهرة نقدية، وتحدث الدورة بتأثير التجار، والمستهلكون والمصارف، وتظهر البطالة نتيجة العوامل التالية والمؤثرة في الانتعاش وهي: الارتفاع المستمر للأثمان، انخفاض الاحتياطات السائلة للمصارف فترفع أسعار الفائدة، فيقل طلب التجار على الاقتراض، انخفاض الصادرات مقابل ارتفاع الواردات، بما يؤدي إلى خروج الذهب، واستنزاف احتياطات البنك المركزي، وتعريض قيمة العملة الوطنية للانخفاض، فيرفع البنك المركزي سعر الفائدة، وتضييق الائتمان، وهنا تحدث نقطة تحول نحو الركود، فيقل طلب أصحاب الأعمال على عناصر الإنتاج ومنها العمل، يعني تحقيق البطالة^(١٣).

ويرى John Gustaf Knut Wuxsell أنه من الممكن بمتابعة الفرق بين السعر الأسمى للفائدة، والسعر الطبيعي معرفة حقيقة الدورة الاقتصادية، ولكي يتحقق التوازن لابد من تعادل السعيرين، وفي حالة عدم التعادل تحدث دورة تراكمية تدافعية تؤدي إلى التعادل، وعادة الحركة الانكماشية تؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان، فيقل الاستثمار، وتهدأ الأثمان، وتقل الأجور وتظهر البطالة، وتعود الأهمية هنا لسعر الفائدة^(١٤).

ويعزو F. A. V. Hayek مشكلة البطالة الدورية، وما يصاحبها من ركود وانكماش إلى الإفراط الذي يتكون من إنتاج السلع الاستثمارية، مع الخلل في الإنتاج، نتيجة قدرة المصارف على خلق الائتمان الذي يتجه إلى إنتاج هذه السلع ويتم الإنتاج في النظام الرأسمالي على مراحل مختلفة توزع عليها الموارد طبقاً لرغبات المجتمع، ووفقاً لتكنولوجيا أكثر أو أقل في استخدام رأس المال، حيث أن مقدار ما ينفقه المجتمع على السلع الاستهلاكية يمثل حجم الطلب الكلي، ثم يحدد ذلك كمية عناصر الإنتاج، والادخار يعرض في السوق، ومعنى ذلك أن رغبات المجتمع هي التي تحدد توزيع موارد المجتمع^(١٥).

وهو يرى أن التوازن يرتكز على رغبة الأفراد في ادخارهم، ورغبتهم في الاستثمار، وهو سعر الفائدة الطبيعي الذي يتحدد بتلاقي العرض والطلب على الادخار، وهذا التوازن هو توازن التوظيف الكامل، ومن ثم ثبات مستوى الدخل الحقيقي، وهناك فارق بين حالتين، الأولى زيادة حجم الادخار طبقاً لرغبة المجتمع، والثانية هي قيام البنوك بتمويل هذه العملية، وأثناء هذه العمليات يحدث خلل في الإنتاج والعمل والدخل نتيجة اختلال الإنتاج فبينما ينخفض الدخل والنتائج تحدث البطالة، ثم تزايد الدخل والنتائج يحدث التوظيف، وتتكفل تغيرات الأثمان بعلاج هذه المشكلة، واستعادة التوازن وجوهراً المشكلة في التقلبات الدورية في الإنتاج والدخل والتوظيف هو الاستثمار، والتضخم، ويزيد من صعوبة الموقف الانكماش النقدي الذي يمارسه البنك المركزي، لذا فهو ينادي بإلغاء قدرة البنوك على خلق الائتمان، وعدم تدخل الحكومة.

كل الآراء سالفة الذكر تمثل أصحاب نظرية النقديون، مضافاً إليها Milton Friedman لإحياء معادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطويرها، وإعطاء النقود أهمية كبرى لدورها في النشاط الاقتصادي، حيث يمكن تفسير التقلبات في الدخل والنتائج والتوظيف نتيجة التغير في عرض النقود، ولقد قاموا بتوجيه نقد شديد لنظرية كينز في التحليل، وفي السياسات، وتم تطبيق هذه النظرية في الدول الصناعية الرأسمالية لمواجهة مشكلات البطالة، كما أن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي تتبنى أفكار وسياسة هذه النظرية، وهي تتبع النيوكلاسيك.

في عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين ظهرت الزيادات المتتالية في الأسعار، ولم تفلح نظرية كينز في تحقيق التوظيف الكامل، بل اتجهت الأمور نحو تزايد مشكلة البطالة، مع ظهور الركود التضخمي، بمعنى تزامن البطالة مع التضخم،

فكانت اجتهاداً نظرية النقديون في بيان أهمية النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، وأهمهم Friedman الذي يرى ضرورة الثورة النقدية المضادة حيث أن المظاهر السلبية التي تعترى النظام الرأسمالي، مثلي التضخم والركود، والتقلبات الدورية والبطالة وعجز ميزان المدفوعات، لا تعتبر سمات رئيسية في النظام، لأنها في الحقيقة تنتج عن السياسات النقدية الخاطئة التي تطبقها الدولة^(١٦).

ويرى Friedman أنه إذا حدث انكماش نقدي من جانب السلطات النقدية، بأن لجأ البنك المركزي إلى خفض عرض النقود بنزوله بائعاً للسندات الحكومية، فإن الطلب الكلي مع انخفاضه، قد لا تنخفض الأسعار إلا بعد فترة، وتحدث البطالة، وقد تطول فترتها، لذا هاجم منحني Phillips الكينزي الذي يرى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم والذي سقط في ما سمي بالكساد التضخمي، ليعلم أنه لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة وأنه لا صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم، فالتضخم عملية نقدية غير متعلقة بارتفاع الأجور وضغوط النقابات العمالية، أما البطالة فتتبع في رأيهم إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بما يقلل من كفاءة آلية جهاز الإثمان في سوق العمل، وإنما يرجع السبب الرئيسي في تبني نظرية التوظيف الكامل.

وابتكرت هذه النظرية فكرة اقتصادية أثرت في السياسات الاقتصادية في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، وهي فكرة معدل البطالة الطبيعي، والذي يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأي محاولة لتقليل معدل البطالة عنه، سوف تقترن بارتفاع معدل التضخم، بمعنى أنه لا يمكن خفض معدل البطالة دون المعدل الطبيعي، إلا في ظل تضخم مستدام يمول بزيادة كمية النقود في التداول ويتوقف هذا المعدل على الحدود الدنيا للأجور، دور نقابات العمال^(١٧)، خلاصة الأمر أن البطالة الإجبارية، لا مكان لها فيها، في هذه النظرية، وكانت هذه النقطة من أهم عوامل النقد التي وجهت إليها حيث هناك.

أ - عمليات الفصل التعسفي نتيجة عمليات الخصخصة.

ب- عدم وجود فرص عمل للعمالة الجديدة، التي تدخل سوق العمل لأول مرة ولا تجد فرصة عمل أصلاً^(١٨).

٢ - نظرية معدل البطالة الطبيعي

شهدت هذه النظرية النور على يد A. W. phillips عام ١٩٥٨، حيث توصل إلى أن هناك علاقة بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة^(١٩)، وأكد ذلك عام ١٩٦٠ R. libsey وأثبت وجود علاقة بين معدل التغير في الأجر النقدي ومعدل التغير في الطلب على العمل^(٢٠)، ثم قام كل من P. A. M. Solow، A. samuelsom بتطوير الفكرة وانتهيا لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة^(٢١)، واشتهرت هذه العلاقة بما سمي بمصطلح منحني Phillips والذي يوضحه الشكل رقم (٣)، وأصبح أحد الأدوات التحليلية المهمة في بيان أهداف ومشكلات السياسات الاقتصادية الكلية، وساد اعتقاد بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل ومن هنا تصبح المشكلة هي كيفية تحقيق التوليفة المثلى بين كل من معدلي البطالة والتضخم، ومن الشكل رقم (٣) نجد أن المحور الأفقي يمثل معدل البطالة السنوي، والمحور الرأسي على الجانب الأيسر معدل التضخم والمحور الرأسي على الجانب الأيمن معدل التغير في الأجور.

ولقد طبق هذه النظرية كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وغرب أوروبا واليابان منذ أواسط الستينات من القرن العشرين، ولكن بداية عقد الثمانينات انهارت تمامًا فكرة التوليفة فأصبح لكل معدل بطالة أكثر من معدل التضخم، الأمر الذي يعني تحرك المنحنى لأعلى، وهذا يعني أنه لا استقرار في المنحنى، وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات كثيرة متعددة ومعقدة، ومن ثم تعرض المنحنى للنقد، ووصفه البعض بأنه مضلل تمامًا، لأن المحور الرأسي يوضح المعدل الأسمى للأجر بدلاً من المعدل الحقيقي للأجر، فهو لم يأخذ في الاعتبار التوقعات التضخمية، كما أنه لا توجد علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم، إلا في الأجل القصير، وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي للبطالة في الأجل الطويل بصرف النظر عن معدل التضخم وخلاصة الأمر أنه إذا كان معدل البطالة السائد يختلف عن معدل البطالة الطبيعي، فإن هذا يدل على وضع غير متوازن وغير مستقر، مما يؤدي لتغير معدل التضخم^(٢٢).

ولقد ظهر تطوير لهذه النظرية بظهور نظرية جديدة تحت اسم نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي، حيث تشير البيانات المتاحة أن معدل البطالة الطبيعي قد اتجه نحو الارتفاع خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تحت تأثير عوامل موضوعية أهمها^(٢٣).

التغير الذي حدث في هيكل قوة العمل (دخول المراهقين والشباب والأقليات والمهاجرين والنساء في سوق العمل) مما أدى إلى وجود فائض عرض في سوق العمل، وإلى الضغط على معدلات الأجور، تأثير سياسات الرفاه الاجتماعي (مثل ما حدث في الدول التي كانت اشتراكية - وتأمين البطالة - طوابع الطعام الرخيص - الإعانة - الرعاية الصحية ... إلخ) .

تزايد البطالة الاحتكاكية، تأثير قوة نقابات العمال وجمود الأجور، عوامل أخرى، التغير في شروط التبادل التجاري، زيادة المعدلات الحدية للضرائب على الدخل، التحسن في سعر الصرف للعملة المحلية بما يعني زيادة الوارد، تشريعات الحد الأدنى من الأجور، فقرة جديدة إن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات، ذلك أن تقديره يحتاج بيانات تفصيلية، لسلسلة زمنية معقولة عن حجم ومعدلات البطالة وأنواعها، وهنا محاولة قامت لتقديره قام بها J. Gordon الذي قدره في أمريكا خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين في حدود ٦% من قوة العمل^(٢٤).

ولقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها أن معدل البطالة الطبيعي له علاقة بالأجل الطويل، وهو غير ثابت يتغير بتغير العوامل المؤثرة فيه، لم تتحدث النظرية عن البطالة الدورية والإجبارية التي يتعرض لها من آن لآخر النظام الرأسمالي، فهي تختزل مشكلة البطالة في كونها احتكاكية أو هيكلية، كما أن النظرية لم تقدم تفسير مقنع للمشكلة^(٢٥).

٣- نظرية الموجات الاقتصادية طويلة الأجل

ظهرت هذه النظرية عام ١٩٢٥ موضحة أن النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يمر بموجات إرتفاعية وأخرى تساقطية تتراوح مدتها ما بين الخمسين والستين عامًا، على يد N. Kondratieff ولكنه لم يحدد نهاية لهذه الموجات^(٢٦)، والتي تختلف عن الدورات العشرية لـ C. Juglar التي ركز فيها على تغير الأسعار لتحديد نقاط التحول ومسارات الاتجاه للنشاط الاقتصادي، حيث تتجه الأسعار للارتفاعات مع استمرار موجة الرخاء، وتتأثر الصادرات نتيجة ارتفاع الأسعار، وتنخفض القدرة على التصدير، في حين ترتفع الواردات، وبالتالي يحدث عجز في الميزان التجاري، يؤدي خروج الذهب، فينخفض عرض النقود، وهو ما يسبب خفضًا في المستوى العام للأسعار، وتزيد الصادرات ويتحقق الانتعاش مرة أخرى^(٢٧).

وتختلف أيضًا عن الدورات متوسطة الأجل لـ Joseph Kit chim التي تتراوح مدتها في المتوسط في حدود ٣ سنوات^(٢٨)، وعلى أية حال احتلت دورات Kondratieff الكثير من الجدل لتفسيرها، فالبعض يراها من آثار الحروب الطويلة، ومن يرى تغير إنتاج الذهب، أو اكتشاف بلاد وموارد جديدة وجاء Joseph A. schumpeter.

وحللها باقتراحها مع تغيرات هيكلية في الدول الصناعية الرأسمالية^(٢٩)، نتيجة التغيرات التكنولوجية التي تدفع الصناعات نحو الازدهار، وتعرض صناعات أخرى للاضمحلال، على النحو الذي يعيد تشكيل بنية الإنتاج القومي^(٣٠).

وقد لوحظ في الدورة الأولى حدوث الثروة الصناعية الأولى وما بها من اختراعات وابتكارات في العديد من الصناعات الهامة، وفي الدورة الثانية طويلة الأجل نجد ظهور السكك الحديدية وانتشارها، بينما ارتبطت الدورة الثالثة بظهور السيارات والأجهزة الكهربائية قبل الحرب العالمية الأولى، وانتهت هذه الموجة عند مشارف الخمسينات من القرن الماضي لتبدأ من جديد دورة جديدة، أما الدورة الراجعة الارتفاعية فكانت بين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ أو هي فترة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان صعود هذه الموجة مرتبطًا بالتطور التقني الهائل الذي حدث في الصناعات الكيميائية والإلكترونية والفضائية وبالطاقة النووية^(٣١).

إن التغيرات التكنولوجية تحدث موجات من التغيير والانتعاش ذات آثار تكاملية للأمم والخلف، ومن ثم يقود إلى إنتاج سلسلة عديدة من السلع والخدمات، ويزيد الاستثمار والإنفاق الكلي، ويتجه الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع، وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوى لها في ظل هذا المناخ المنتعش اقتصاديًا، وترتفع أسعار السلع الاستثمارية بسبب عدم مرونة عرضها في الأجل القصير، وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية بعد أن غادر إنتاجها قدر ما من عناصر الإنتاج، التي جذبتها الدخول المرتفعة في صناعة السلع الاستثمارية بعد ظهور المنتجات الجديدة.

على أنه في هذا المناخ الذي خلفته الاختراعات الجديدة، تحدث عملية تدير خلافة على الجانب الآخر، حيث يغير المنتجون القدامى منتجاتهم بعد انخفاض الطلب عليها وانخفاض أسعارها، مع مجازاة التكنولوجيا الحديثة، وقد يضطر البعض للإغلاق أو الإفلاس، فنحدث بطالة بين العمال الذين كانوا يعملون لديهم، وبذلك يخلص Schumpeter لوجود فجوات تطول، ترتفع وتنخفض معدلات الفائدة وترتفع وتهدأ البطالة، وهذا داخل جهاز التجديد المستمر، وهذا يفسر أن التكنولوجيا تحدث انتعاشًا في بعض القطاعات وفي نفس الوقت تحدث انكماشًا وركودًا وبطالة في قطاعات أخرى^(٣٢).

ومن الملاحظ أنه لم يعطى مشكلة البطالة أهمية كبيرة في تحليله للموجات، حيث يقول (لا أظن أن هناك توجهًا مستمرًا نحو زيادة النسبة المئوية للبطالة في الأجل الطويل، فالبطالة البسيطة من مظاهر عملية التكيف التي تزامن مرحلة الازدهار، وهي مؤقتة، والمأساة لا تكمن في البطالة كبطالة، وإنما في استحالة تأمين الموارد الكافية للإنفاق على العاطلين، دون الأضرار بأوضاع التطور الاقتصادي المقبل)^(٣٣).

وترى هذه النظرية أن الرأسمالية، مألها الاختفاء، نتيجة العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تخلق العداء للرأسمالية ويمهد الطريق لظهور الاشتراكية وترجع أهم العوامل إلى^(٣٤).

اختفاء فرص الاستثمار تدريجيًا، لعدم اكتشاف بلاد أخرى، اختفاء طبقة المنظمين عبر الزمن، فقدان الإطار التنظيمي للرأسمالية، تداعي وتدهور الفئات الاجتماعية التي كانت تحمي الرأسمالية في المجال السياسي، ظهور أعمال عدائية ضد النظام، انحلال الروابط الأسرية والبرجوازية.

وبذلك ترى هذه النظرية أن الرأسمالية ستدمر نفسها بنفسها، فالنظام الرأسمالي يضم اتجاهًا متأصلًا فيه يميل به إلى تحطيم ذاته، إن هذه العوامل لا تعمل على تحطيم الحضارة الرأسمالية وحدها وهدمها فحسب بل وتعمل أيضًا على ظهور الحضارة الاشتراكية^(٣٥)، ولقد أثار هذا الكلام الكثير من النقاش، ويرى Garhard Mensch أن المخترعات الجديدة سوف تقضي على حالة الكساد^(٣٦)، والدورة الحالية التي يمر بها النظام الرأسمالي تتسم بالبطالة والتضخم في آن واحد، وتعاضم العولمة واختلاف أطر العلاقات النقدية الدولية، فهي ذات سمات خاصة عالميًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ولسوف توفر المخترعات الجديدة في مجالات الكمبيوتر ونظم المعلومات والهندسة الوراثية، وأنظمة الاتصالات الفضائية وإحلال المواد فرصًا هائلة للعمل^(٣٧).

وعلى ذلك نجد أن البطالة التكنولوجية هي ثمن مؤقت يتحمله المجتمع لتحقيق التقدم الاقتصادي، مع الأثر السلبي للتكنولوجيا الجديدة في عنصر العمل^(٣٨)، ويختفي هذا الأثر بسرعة بتواجد موجة الانتعاش الناتجة عن التكنولوجيا^(٣٩). وهنا من يؤيد ذلك من خلال آليات التعويض التي تنطوي عليها التكنولوجيا الجديدة بما يخلق فرص عمل جديدة ومن أهم هذه الآليات^(٤٠):

أ - أن المخترعات الحديثة تقلل نفقات الإنتاج، فتقل الأثمان فيزيد الطلب وتزيد المبيعات، فيزيد الإنتاج بما يخلق فرصًا للعمل.

ب- كما أنها تؤدي إلى ارتفاع الدخل نتيجة هبوط الأسعار، فيزيد الإنتاج وخلق فرص العمل.

ج - الإعانات والبرامج الخاصة بإعانة البطالة في الدول المتقدمة.

ولقد واجهت هذه النظرية مشكلة نتيجة الثورة الصناعية الثالثة التي أدت إلى إلغاء الكثير من فرص العمل والمهن والعمل وبسرعة نتيجة عملية إعادة الهيكلة في معظم قطاعات الاقتصاد القومي، بما يؤدي إلى طرد عدد كبير من العمال^(٤١).

فهي توفر الوقت والعمل والمواد الخام، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فلم يزد الطلب نتيجة تحقق البطالة، فالمشكلة أصبحت في خلق الطلب الفعال، لم تفلح إعانات البطالة والبرامج الاجتماعية.

في زيادة الطلب، لكبر حجم الدخل المفقود الناجم عن البطالة عن مقدار الإعانة، ويعتبر هذا أحد أهم آثار العولمة التي تحمس لها الكثير من البلدان الرأسمالية، وهو ما يمثل التأثير بالنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من خلال الدعوة إلى حرية التجارة، وفتح الأسواق العالمية، للقضاء على مشكلة ضيق السوق المحلي الناجمة عن تزايد البطالة وخفض الإنفاق العالمي.

ومن أهم آثار التكنولوجيا الحديثة هبوط القدرة الاستيعابية لقطاع الخدمات بالنسبة للعمالة الجديدة، ولقائض العمالة، لاستخدام نظم المعلومات الجديدة والكمبيوتر، ولفشل آليات التعويض سالف الذكر.

المطلب الثاني: النظريات المعاصرة:

عجزت النظريات السابقة كلها عن تفسير حقيقة موقف مشكلة البطالة، وبالتالي قصرت عن اقتراح برامج صالحة للعلاج والمواجهة، وحقيقة الأمر أن أحوال القرن العشرين كانت تتسم بتعاظم مشكلة البطالة ومما أدى إلى الكثير من الخسائر وإهدار الإمكانيات سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع، وانتشار الفقر والحرمان، والأمراض النفسية، وتعاطي المخدرات والاكتئاب والاعتزاز، وكبر عدد حالات الانتحار، وانتشار العنف والجريمة والتطرف.

إن زيادة معدل البطالة، يؤدي على تدهور الأحوال الجسدية والعقلية، وانخفاض متوسط عمر الإنسان، يعني البطالة ترفع من معدلات الوفيات^(٤٢).

وأدت إلى المزيد من الآثار الاجتماعية والسيكولوجية التي لمست في بلدان كثيرة،^(٤٣) وأهمها تدهور مستويات المعيشة، وعلى المستوى القومي تؤدي البطالة إلى إهدار قيمة العمل البشري، والمظاهرات ومعنى هذا أن أغلب دول العالم تعاني من ذلك، الحروب الإقليمية والأهلية والعرقية، وأعمال المافيا والجريمة والإرهاب والتطرف وموجات الهجرة والواسعة عبر الحدود السياسية.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في بداية القرن الحالي لا تتبع من ارتفاع معدلاتها، وعظم مخاطرها ونتائجها اللاإنسانية، في كل دول العالم فحسب، بل وفي التوقعات المستقبلية لزيادتها، فلا أمل في تحقيق التوظيف الكامل، خاصة في ظل عدم وجود اتفاق بين المفكرين الاقتصاديين، يرقى لدرجة الوعي بالأسباب الحقيقية والفهم الشامل للمشكلة، ولعل في النظريات المعاصرة، ما يؤدي إلى خلق وعي عالمي ومحلي بأهمية القضاء على البطالة، وتحقيق التوظيف الكامل.

١ - نظرية اقتصاديات جانب العرض^(٤٤)

يعتقد أنصار هذه النظرية التي راجت أفكارها في بداية السبعينات من القرن العشرين، أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب على ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض، وعليه فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز، لزيادة الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج.

ويعتقدون صحة قانون say الذي يقول بأن العرض الكلي يخلق الطلب المساوي له، ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عام، وسبب الخلل لديهم هو التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق، وهم يرفضون منحني Phillips، حيث لا توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، لا في الأجل القصير ولا في الأجل الطويل، بل إنهم على النقيض، يرون أن تخفيض معدل البطالة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة قوى العرض للسلع والخدمات، فتتخفف الأسعار، وينخفض معدل التضخم وبالتالي فلا تعارض بين زيادة معدلات التوظيف وتحقيق الاستقرار النقدي والسعري.

وفي رأيهم أن أفضل وسيلة لمكافحة الركود والبطالة، هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة، لدفع الناس للادخار والاستثمار والإنتاج والعمل وبالتالي زيادة فرص التوظيف ولم يعباوا بأثر هذا التخفيض في الإيرادات العامة، ومن ثم في عجز الموازنة العامة للدولة وفهم يؤمنون بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة لا إلى خفضها، وكانت هذه النظرية أساس انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات من القرن العشرين.

والرئيس الذي انتخب Roland Regan تكلم عن اقتصاد جانب العرض الذي خطط لإدخاله، وصمم مستشاروه الاقتصاديون سياسات للتأثير على جانب العرض في الاقتصاد القومي^(٤٥).

فقد صممت سياسات لمجموعة من التخفيضات الضريبية بغرض زيادة الحوافز للاستثمار والادخار، كذلك فقد شجعت سياسة تحرير نشاط الأعمال من القيود وذلك بغرض تحرير الأرباح من التدخل الحكومي، كذلك أنشأ الرئيس Regan لجنة لدراسة إمكانية العودة إلى قاعدة الذهب، وكان ذلك على الورق فقط.

ونظريًا، فإن مثل هذه البرامج يمكن أن توقف التضخم وتولد عنها زيادة كبيرة في معدل النمو بحيث أن إيرادات الحكومة تزداد بقدر كاف لتعوض النقص في هذه الإيرادات المترتبة على تخفيض الضرائب.

ولكن الأمور سارت مختلفة بعض الشيء، فبدلاً من النمو السريع المتوقع، حدث انكماش شديد، وبدلاً من أن يتحقق توازن في الموازنة العامة، فقد سجل عجز فيدرالي، وللعادلة، فإن برنامج جانج عرض حقيقي لم يطبق حقيقة، فبالرغم من تخفيض معدلات الضرائب بـ ٢٥%، فقد شعر الكثيرون من اقتصادي جانج العرض بأن الضرائب لا تزال مرتفعة بالقدر الذي تؤثر عكسيًا على الاستثمار للعمل والادخار والاستثمار، وشعر معظم المؤيدين بأن الإنفاق الحكومي لم ينخفض بالقدر الكاف لتحرير رأس المال الخاص لتمويل استثمارات القطاع الخاص، هذا وقد ترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية إن ارتفع سعر الفائدة على ١٨% وأدى إلى انخفاض الأرباح، وعمًا إذا كانت التنبؤات من الممكن أن تتحقق، لو أن برنامجًا كاملاً لجانب العرض قد طبق أمر من الصعب تقديره.

وبالرغم من أن اقتصاد جانج العرض قد فقد الكثير من جاذبيته منذ الفترة الأولى لإدارة Regan، إلا أنه فتح عيون الاقتصاديين على أهمية الحوافز بنفس القدر الذي فتح أعين المدرسة النقدية على أهمية النقود، ومن الممكن أن يرى ثورة ثانية لاقتصاد جانج العرض في القريب العاجل.

٢ - نظرية التوقعات الرشيدة^(٤٦)

تلعب التوقعات لدى أتباع هذه النظرية دورًا مهمًا في النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر في الأسعار والإنتاج والدخل والعمالة والادخار والاستثمار... إلخ، وهي تكون رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقًا لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية، وأهم فروض هذه النظرية أن الناس يستخدمون المعلومات المتوفرة لديهم وأن الأسعار والأجور مرنة^(٤٧).

فحوى الفرض الأول: هو أن الناس يشكلون توقعاتهم بناء على أفضل ما يتوافر لهم من معلومات، ودلالة ذلك أن الحكومة لا تستطيع أن تخدع الناس، لأن المعلومات متوفرة لديهم، أما **الفرض الثاني:** فيعني أن الأسعار والأجور تتكيف دائمًا بسرعة طبقًا لحالة العرض والطلب، وأن الناس يستخدمون المعلومات ومبادئ النظرية الاقتصادية في تنبؤاتهم، مما يعني أنهم على دراية بكيفية سير النشاط الاقتصادي وبرامج الحكومة وسياساتها^(٤٨).

في ضوء هذين الفرضيتين نجد أن البطالة السائدة في النظام الرأسمالي هي اختيارية وليست إجبارية، فهم يعتقدون أن أسواق العمل تتكيف بسرعة مع الصدمات وأن الأجور تتغير تبعًا لتغيرات العرض والطلب، وطبقًا لوجهة نظرهم، فالبطالة تزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل من فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جدًا، ولا تغيرهم على العمل، وليس بسبب أن الأجور مرتفعة^(٤٩).

وعموماً فإن أنصار النظرية يعتقدون وأنه لو توفرت المعلومات والحرية الاقتصادية وبالمنافسة الكاملة، وأرادت الحكومة أن تغير عرض النقود، لتحقيق هدف معين، فإن توقعات الأفراد وتكيفهم مع هذه السياسة، سيجعلان هذا التغير ينصرف تأثيره فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، وتظل من ثم خطط الإنتاج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدة عن تأثير النقود^(٥٠)، ومعنى هذا أن التوقعات الأفراد وتكيف سلوكهم إزاء هذه المتغيرات، سوف يضعان قيودًا على فاعلية السياسات الكلية، وهذا هو جوهر نظريتهم عن عدم فاعلية السياسة، ولبيان ذلك، دعنا نفترض أن الحكومة وقد اقترب موعد الانتخابات - تود أن تتبع سياسة نقدية توسعية، بهدف دعم الطلب الكلي وزيادة معدل النمو وخفض معدل البطالة.

فوفقاً لنظرية التوقعات الرشيدة، فإن الأفراد سوف يتخذون إجراءات فورية للتكيف مع هذه السياسة وفهم يتوقعون أن يحدث تضخم بعد زيادة كمية النقود، وفي هذه الحالة سوف يطلب العمال أجوراً أعلى، وسوف تزداد علاوة التضخم في العقود والمدفوعات الآجلة، كما سيلجأ رجال الأعمال إلى رفع أسعار منتجاتهم وهكذا ستؤدي هذه السياسة إلى زيادة سريعة في الأسعار والأجور والتكاليف، في حين أن تأثيرها في زيادة الإنتاج والتشغيل ومن ثم تقليل البطالة، يكون ضئيلاً للغاية، وهو ما يعني أن هذه السياسة لن تنجح في تحقيق هدفها.

وخلاصة التحليل إذن، هي أنه لو تمكن الناس من توقع اتجاه السياسة الكلية وآثارها في أعمالهم بشكل صحيح، وقاموا بالتكيف مع هذه السياسة تبعاً لذلك، فسوف تكون سياسة غير فعالة، وسوف تستمر الأسعار في الارتفاع - وهذا هو الأثر الأول - كما أن معدل البطالة لن ينخفض، وسوف يأخذ *Phillips curve* في الأجل القصير وضعاً رأسياً أو قريباً من هذا الوضع^(٥١)، وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف مكافحة التضخم، ستؤدي إلى بطء الإنتاج وزيادة معدل البطالة، إذًا من الصعوبة بمكان - في رأي أنصار هذه النظرية - خفض معدل التضخم دون أن يواكب ذلك انكماش وبطالة، وأنه مهما بذلت الحكومة من جهود لخفض معدل البطالة فإن البطالة ستجذب دائماً نحو معدلها الطبيعي، ولهذا، فإنه من الأفضل أن يكون هناك استقرار في السياسات الحكومية^(٥٢).

ومهما يكن من أمر، فإن أنصار هذه النظرية يتفقون مع النظرية النقدية، ليس في عدائهم الشديد للكينزية، وبل أيضاً في رؤيتهم لمحاربة التضخم وعن طريق التزام صانعي السياسة النقدية بأن يتزايد عرض النقود بمعدل سنوي ثابت، كما أنهم يعتقدون أنه لتصحیح الإختلالات الكلية المثلثة في الركود والبطالة المرتفعة، يتعين توافر الحرية الاقتصادية وأن يقيد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وأن تتوافر نقادة الأسواق، وأن تكون هناك مرونة تامة في تغيرات الأسعار والأجور، بحسب حالة العرض والطلب.

لقد أحدثت نظرية التوقعات الرشيدة ثورة في الكيفية التي يفكر بها معظم الاقتصاديين فيما يتعلق بكيفية إدارة السياسة النقدية والسياسة المالية واثارهما على النشاط الاقتصادي، وأحد نتائج هذه الثورة هو أن الاقتصادي أصبح الآن أكثر شعوراً بأهمية التوقعات في اتخاذ القرارات والنتائج المترتبة على تنفيذ سياسة معينة، نتيجة هامة لثورة التوقعات الرشيدة هي أن الاقتصاديين أصبحوا ليس لديهم ثقة في نجاح سياسات الاستقرار النشطة كما كانوا من قبل.

٣- النظرية المؤسسية

ترجع جذور هذه النظرية إلى *Thorstein Veblen* الذي أعطى في كتاباته للعوامل المجتمعية والمؤسسية دوراً كبيراً في تحليل المجتمع الرأسمالي ومشكلاته المختلفة، وتضم هذه النظرية عدداً كبيراً من الكتاب والمفكرين ذوي الشهرة الواسعة، وترفض هذه النظرية نظرية النيوكلاسيك سواء الفروض الأساسية التي انطلقت منها، أو في منهج التحليل، أو في النتائج الأساسية التي توصلوا إليها، ومن ثم السياسات التي أوصوا بها، ذلك أن المؤسسين يعتقدون أن المنافسة واقتصاديات السوق، قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد القومي مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم، كما أنهم ينتقدون النيوكلاسيك في إهمالهم المطلق للعوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية في التحليل، ويختلفون معهم في النتيجة الأساسية التي توصلوا إليها، وهي أن الرأسمالية نظام مستقر بطبيعته، وقادر على تصحيح الإختلالات بشكل تلقائي، ودونما حاجة إلى التدخل الحكومي^(٥٣).

وتعبير المؤسسة هنا يستخدم بمفهوم واسع، فهو يشمل رأس المال وأشكال الملكية وتركزها وهياكل التنظيم والإدارة والنظام القانوني والسلطة الاقتصادية للاحتكارات، وأشكال السيطرة الاقتصادية والعلاقة بين القطاع العام والخاص... إلخ، ورغم وجود اختلافات كبيرة بين أنصار هذه النظرية، فيما يتعلق بنطاق ومحتويات وتوجهات الإصلاح لمعالجة مشكلات الرأسمالية، ومنها بالطبع مشكلة البطالة، رغم ذلك هم يتفقون في أن تلك المشكلات تعود إلى الفجوة القائمة، بين مستويات التطور المرتفعة في الإنتاج والتكنولوجيا من جهة، وبين النظام المؤسس للرأسمالية من ناحية أخرى، وأنه لتجاوز هذه الفجوة يحتاج الأمر إلى إصلاح مؤسس، بين الأطراف الثلاثة الفاعلة في النظام الرأسمالي وهي:

الشركات والعمال والحكومة وفهم بشكل عام، يدعون إلى نوع من الإصلاح الاجتماعي للرأسمالية، تلعب فيه الحكومة دورًا مهمًا لتأمين الاستفادة من نظام السوق وتجنب مساوئها.

ويعتقد J. K. Gallraith أن نظرية كينز لم تعد فاعلة في مواجهة مشكلات الركود والبطالة والتضخم، وهو يرى أنه نظرًا لأن السوق قد فقدت فاعليتها تحت تأثير القوى الاحتكارية، فلن يمكن إذن التعويل عليها للخروج من مأزق الركود التضخمي، إن ذلك الخروج ممكن فقط من خلال التدخل النشط للدولة في الحياة الاقتصادية، وهو يدعو إلى نوع من الرقابة على الأجور والأسعار حتى يمكن السيطرة على التضخم من ناحية، وتهيئة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية أخرى، ويعتقد أنه لدرء عيوب التوزيع في النظام الرأسمالي، فإن الأمر يتطلب وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور واستمرار إعانات الضمان الاجتماعي للعمال العاطلين، بشرط أن تبقى في مستوى أقل مستوى الأجور السائدة في السوق، حتى يمكن المحافظة على فاعلية سوق العمل، ويدعو للأخذ بنوع من التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، وحتى يمكن التنسيق بين قطاع الشركات الكبرى (القطاع التكنولوجي)، وبين القطاع العام والحكومي (القطاع البيروقراطي)، ويعتقد أنه من الصعوبة بمكان في ظل تزايد العولمة وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، ونمو الارتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الاقتصاد الرأسمالي العالمي، أن تتمكن البلدان الصناعية من الخروج من مأزق الركود والبطالة والتضخم، ما لم يوجد نوع ما من التخطيط والتنسيق بين هذه البلدان، في مجالات نظام النقد الدولي والتجارة الدولية^(٥٤).

ويرى بعض أنصار هذه النظرية أن من آثار الثورة التكنولوجية تفاقم مشكلة البطالة، حيث نجم عن هذه الثورة، وما حدث خلالها من إعادة هيكلة للعمل إن اختفت وبلا عودة، كثير من المهن والوظائف، ويعتقد بعضهم أن أي مهمة أو مهنة تقسم بالبساطة والتكرار وتؤدي بلا تفكير سيكون مصيرها، إن عاجلاً أو آجلاً إلى الروبوت، بل أنه في حالة بعض المهن والأعمال التي تنطوي على قدر ما من التفكير، سيعهد بها أيضاً إلى الأجيال الجديدة من الروبوت الذكي، من هنا، فإن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم، بل مشكلة كيف، وأنه ليس من الممكن حلها بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، مثلما كان يحدث في عالم ما بعد الحرب، ويزيد من تفاقم المشكلة أن نصيب العمل من القيمة المضافة، مع تزايد الثورة العلمية والتكنولوجية (لا يتعدى في كثير من الحالات ١٠%)، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض الطلب على الأيدي العاملة، ولما كان من المستبعد إيجاد وظائف تكفي هؤلاء الذين ألغى التقدم التكنولوجي وظائفهم، فهم يرون أن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسع في مجالات الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين ورياض الأطفال، والخدمات الصحية، والأمن الشخصي، والترويج والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال... إلخ، هذه النظرية لم توضح لنا كيف تحل مشكلة البطالة بل اقترحت مجالات التشغيل للعمالة خاصة قطاع في الخدمات!؟

٤ - النظرية الكينزية الجديدة^(٥٥)

دافعت هذه النظرية عن سياسات الاستقرار الكينزية، التي طبقت في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الأخرى، في عالم ما بعد الحرب وحتى عام ١٩٧٣، وأرجعوا إلى تلك السياسات ذلك الازدهار اللامع والمستقر الذي كانت عليه البلدان خلال تلك الفترة، أما بعد ذلك التاريخ و فإن التدهور الذي حدث في الاستقرار الاقتصادي (التضخم - البطالة - الركود...) يعود في نظرها إلى طبيعة الصدمات التي حدثت منذ بداية السبعينات من القرن العشرين، وفي مقدمتها صدمة ارتفاع أسعار النفط، ارتفاع أسعار الواردات، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف وانحياز نظام بريتون وودز... الخ، وهي صدمات حدثت في جانب العرض وليس في جانب الطلب، وقد عارضت مقترحات النقديين، فيما يتعلق بضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة الطبيعي كمبرر لمشكلة البطالة، وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود، ذلك أن تلك السياسات، في رأي الكينزيين الجدد، لن تكون فاعلة في حالة صدمات العرض^(٥٦).

ولا يزال لدى الكينزيين الجدد اعتقاد راسخ، بأن الاقتصاد الذي يقوم على المشروعات الخاصة ويستخدم النقود، يحتاج إلى الاستقرار الاقتصادي، وأنه يمكن أن يستقر، بل لا بد له أن يستقر من خلال مجموعة مناسبة من السياسات النقدية والمالية، وحينما تكون المشكلة كافية في صدمات الطلب الكلي الفعال، فإن السياسات الكينزية في هذا الخصوص معروفة وتم تجربتها، أما إذا كانت المشكلة كافية في صدمات العرض على العكس هنا أن دور هارود ودومار عرض كلي وطلب كلي فإنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن من خلالها العودة إلى استقرار الأسعار والتوظيف، ومع ذلك فإن سياسات إدارة الطلب الكلي الكينزية، لا يمكنها أن تلغي أثر الصدمات الخارجية دون حدوث بطالة على نطاق واسع.

كما أنهم يعتقدون أن موجة الركود التضخمي ترجع إلى صدمات العرض، وإلى قوة الاحتكارات ونقابات العمال، وأنظمة الأجور التعاقدية، كما أن جزءاً من هذه الموجة يعود إلى أخطاء السياسات النقدية والمالية التي طبقتها بعض الدول، وأدت إلى زيادة الإنفاق العام، دون أن يكون ذلك مصحوباً بزيادة في الضرائب، كما أنهم شككوا في صحة معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، الذي رأى النقديون ضرورة المحافظة عليه كعلاج لمشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، والقبول بهذا العدل ثمنًا لهذا الاستقرار فيه إهداء اجتماعي لأنه يدمر جانباً من الثروة البشرية.

وينعون على السياسات الكلية التي أخذت بها الولايات المتحدة، وغيرها من البلدان الصناعية لمواجهة الركود التضخمي في الثمانينات، على أنها وإن كانت قد نجحت في علاج مشكلة التضخم، وقد فاقمت منا مشكلة البطالة، وإن أي حل لعلاج مشكلة البطالة لا بد وأن يتطلب، زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدل التضخم من جديد^(٥٧)، وهذا يؤكد أفكار فليبيسي.

وعلى أي حال فإن الكينزيين الجدد يعتقدون أن الخروج من ورطة الركود التضخمي ليس سهلاً، وأن ذلك ربما سيأخذ وقتاً طويلاً، كما أنهم يعتقدون أن التركيز على مكافحة التضخم، من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية، سينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والنتاج والتوظيف للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، ولهذا يقترحون ضرورة دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقل توسعية، وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار، بل والرقابة عليهما، أما معالجة مشكلة البطالة والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها ستطلب

زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، كما أنهم ينادون الآن وفي ظل استفحال البطالة بالعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتوظيف والدخل.

إن النظرية الكينزية الجديدة، أو ما يطلق عليه بالكنتز بين الجدد تمثل مدرسة جديدة لا تزال في خطوات التكوين، ويدعى الكينزيون الجدد أنهم الورثة الحقيقيين لكينز، ويشعرون بأن المدارس الأخرى قد أساءت تفسير كينز، والرسالة الأساسية للكينزيين الجدد أنه ليس هناك اتجاه للاقتصاد القومي لتصحيح نفسه، والسياسات الداخلية، والتخطيط إنما هو مكمل ضروري لإدارة الطلب^(٥٨).

ومعظم تحليل الكينزيين الجدد كان موجهاً إلى انتقاد الكلاسيك وليس لبناء نموذج بديل، وفي الحقيقة فكثير من الاقتصاديين لديهم قناعة بأنه ليس هناك نموذج كينزي جديد، ومع ذلك فهناك العديد من الأفكار المشتركة بين أنصار هذه النظرية وهي: لا وجود للقوى الذاتية المصححة، ففكرة اليد الخفية هي مجرد وهم وليس هناك اتجاه للاقتصاد الحديث أن يصحح نفسه بنفسه، عدم التأكد يسود معظم الأنشطة الاقتصادية، وهذا ينفي توجه الاقتصاد القومي نحو التوازن أو اتجاه المعدل الطبيعي في الزمن الطويل، سيطرت اتحادات العمال والشركات، النقود سلبية ولكنها في غاية الأهمية^(٥٩).

٥- النظرية الكلاسيكية الجديدة

تقوم هذه النظرية على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التصحيح الذاتي للأسعار والأجور المتصرفة بالمرونة العالية والبطالة، وبدون شك فإن الأسعار ليست مرنة بالكامل وأن الوحدات الاقتصادية لا يمكن أن يكون لديها معلومات كاملة، وبالتالي فإن التساؤل الحقيقي هو فيما إذا كانت هذه النظرية أقرب ما تكون للحياة الواقعية مسافة مقارنة بالنظريات البديلة لا شك أن هذه النظرية تقدم شيئاً تفتقده كل من النظرية النقدية، والنظرية الكينزية.

ويمكن تلخيص منظور النظرية الكلاسيكية الجديدة فيما يلي:

الاقتصاد الخاص أساساً مستقر (مرونة الأسعار والأجور تحقق التصحيح الذاتي، فترات الانكماش تتجه لأن تكون قصيرة وضعيفة)، الوحدات الاقتصادية تستخدم كافة المعلومات المتوفرة، وإلا كانت تصرفاتهم وسلوكهم غير رشيدة، وتشمل المعلومات المتوفرة (المعلومات عن النظرية الاقتصادية، السلوكيات المحتملة لواقعي السياسات، الاستجابة الطويلة لأجل السياسة)، النقود محايدة: التغيرات المتوقعة في عرض النقود تؤثر فقط على الأسعار، وليس على القطاع الحقيقي للاقتصاد القومي، أما التغيرات غير المتوقعة يمكن أن يكون لها آثار قصيرة الأجل على التوظيف والإنتاج، ولكن فقط حتى تصبح الأحوال النقدية مفهومة.

السياسة الاقتصادية الهادفة للاستقرار تكون غير فعالة: فالسياسات الهادفة لاستمالة الاقتصاد القومي سترتب عليها زيادة التضخم ولكن يكون لها آثار على الناتج أو التوظيف، هذه المبادئ تؤدي إلى صورة متطرفة من مذهب اتركه يعمل، فليست النظرة فقط للسوق على أساس أنه مستقر بواسطة القوى الذاتية المصححة القوية، بل أنه لا يمكن تجنب أن الأفراد لهم نظر ثاقب في السياسات مما يجعل أي محاولة لتحقيق الاستقرار عديمة الجدوى، فأفضل سياسة، هي ببساطة، ترك الاقتصاد القومي وحده، وبهذا المفهوم يكون الكلاسيكيون الجدد متشابهين إلى درجة كبيرة مع النظرية النقدية.

ولكن النظريتان مختلفتان في وجهة نظرهما فيما يتعلق بمقدرة الحكومة مراوغة الاقتصاد القومي، فالفقديون يعتقدون أن رجال السياسة قادرين على أن يؤثروا على المتغيرات الحقيقية القصيرة الأجل بتكلفة ليست غالية للغاية - فقط على حساب

تكلفة التضخم في الزمن الطويل، أما الكلاسيكيون الجدد فيعتقدون أن رجال السياسة غير قادرين إطلاقاً على التأثير على النشاط الاقتصادي، وفي الحقيقة، فإن الكلاسيكيين الجدد يرون أنه ليس هناك علاقة بين مستوى النشاط الاقتصادي والطلب الكلي، ويعني ذلك أن واضعي السياسات يتصفون بالضعف والعقم، فيما عدا في التدخل مع الخطوات السليمة للاقتصاد القومي، ومن أهم أفكار هذه النظرية أن الزمن الطويل يساوي الزمن القصير.

ونظرًا لحدثة نموذج الكلاسيكيين الجدد، فإنه لم يستخدم بعد كتجربة لتطبيق السياسات، إلا أن هناك من الأحداث ما اتخذها الكلاسيكيون الجدد إثباتاً لصحة وجهة نظرهم، وأهم هذه الإثباتات هي فترات التضخم الركودي خلال السبعينات وأوائل الثمانينات، ففي خلال السنوات من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ كانت كلا السياسات النقدية والسياسات المالية سياسات إستمالية، ومع ذلك فإن معدل البطالة كان مرتفعاً عند (٣.٧%) ويرى الكلاسيكيون الجدد أن هذه الفترة أثبتت (قاعدة عدم فعالية السياسة)، فلو كان هناك علاقة منتظمة بين التغيرات المتوقعة في السياسة وبين النشاط الاقتصادي، لكان النمو السريع في النقود والعجز المرتفع في الموازنة أديا إلى تخفيض معدل البطالة، فبدلاً من ذلك، فإن السياسة النقدية والسياسة المالية الاستماليين أسفرتا كلية عن التضخم.

لو أن السياسات المتوقعة تؤثر فقط على الأسعار وليس على الناتج، فإن الإعلان الصادق عن السياسة النقدية الانكماشية كان من الواجب أن يؤدي إلى هبوط الأجور ولأدى ذلك إلى هبوط التضخم دون أن يترتب على ذلك انكماش في النشاط الاقتصادي، هذا ما تقضي به مدرسة الكلاسيكيين الجدد، إلا أن هذا لم يحدث عندما اتجه Volcker قراراً عام ١٩٧٩ بإتباع سياسة انكماشية التي كانت معروفة للجميع ومقبولة ومصدقة، فإذا كان من الممكن إيقاف التضخم، بدون حدوث انكماش، لكان أنسب مجال هو هذا الوقت، ولكن النتيجة لم تكن متفقة مع ما تقضي به مدرسة الكلاسيكيين الجدد، ومع أن التضخم قد هبط بسرعة نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية، إلا أن هذا لم يكن أثراً مباشراً للسياسة النقدية إذ أن انخفاض التضخم كان نتيجة غير مباشرة لهذه السياسة لأن ذلك سحب بانكماش شديد هنا التركيز على التضخم والانكماش دون تعرض حقيقي لعلاج البطالة.

المبحث الثاني

الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع

وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر

من دراسة المبحث السالف السابقة نخلص بأن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي، سواء فيما يتعلق بفهم مشكلة البطالة، أو فيما يتعلق بالسياسات المقترحة لمواجهتها محلياً ودولياً، فلقد ضاقت فرص العمل في العالم، وازدادت معدلات البطالة، وارتفع عدد العاطلين، خاصة في دول العالم النامي، خاصة بعد أحداث أفغانستان، وبعد احتلال العراق ٢٠٠٣، فعلى الرغم من تتابع وجود الملايين الجدد طالبي أو الباحثين عن عمل، نجد انخفاض فرص العمل، خاصة في مصر التي توجد بها فرصاً دعائية فقط للعمل، بينما هي في الحقيقة وهم وخيال، تنفق الحكومة المصرية المليارات سنوياً على التعليم بأنواعه المختلفة، أين يذهب هؤلاء؟ وماذا يفعلون؟ في مجتمع ارتكز على قوة المال، وأصحاب النفوذ السياسي، لذا يحتاج موضوع البطالة أو مشكلة البطالة أو أزمة البطالة إلى مواجهة حازمة وحاسمة.

إن البطالة حينما تتفاقم فإنها تجر في أذياله كثيراً من الخسائر والضياعات والآلام، سواء تعلق الأمر بالفرد المتعطل، أو بالاقتصاد القومي، فبالنسبة للفرد لا يخفى أن البطالة تؤدي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي، كما سبق شرح ذلك طوال هذا البحث، حيث يفقد العاطل دخله الأساسي، مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته، كذلك لا يجوز أن ننسى المعاناة الاجتماعية والعائلية والنفسية التي تنجم عن البطالة، من تعاطي للخمر والمخدرات، والاكتئاب والاعتراب والانتحار، فضلاً عن ممارسة العنف والتطرف.. الخ.

إن حجم الناتج الضائع على الاقتصاد القومي يتناسب صعوداً وهبوطاً مع معدل البطالة السائد في جميع اقتصاديات العالم الصناعي^(٦٠)، ولا شك في أن قائمة الخسائر والضياعات والآلام تبدو أكبر حجماً وأشد خطورة في حالة الدول التي كانت اشتراكية والبلاد النامية، حيث ترتفع معدلات البطالة إلى مستويات أعلى بكثير من الدول الصناعية، فلقد تدهورت مستويات الدخل والمعيشة، خاصة أن أشكال الحماية الاجتماعية قد تدهورت على نحو صارخ ووصلت إلى مستويات هزيلة إن لم تكن معدومة، فانتشرت، نتيجة لذلك، حالات الفقر المدقع على نطاق واسع، وكل ذلك خلق البيئة المناسبة التي نمت فيها أعمال المافيا والجريمة والإرهاب والتطرف والحروب الإقليمية والعرقية وموجات الهجرة الواسعة عبر الحدود وعبر القارات.

الحقيقة أن خطورة مشكلة البطالة في العالم لا تتبع من الارتفاع الحالي لمعدلاتها وجسامتها أخطارها ونتاجها الراهنة في مختلف أرجاء الدنيا فحسب، بل وفي توقعات زيادتها في المستقبل، والمتابع للأحداث الدولية المعاصرة، أثر انتهاء قمة مجموعة الثماني الصناعية، وانتهاء قمة حلف الناتو في يونيو ٢٠٠٤، يجد كآبة الوضع المنظور في الأجلين القريب والمتوسط وإذا ما استمرت الأوضاع الدولية والسياسية الاقتصادية المحلية في البلدان الصناعية والدول التي كانت اشتراكية والبلاد النامية، كما هي الآن في المستقبل^(٦١)، إن العودة للأيام الوردية للتوظيف الكامل في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، تبدو الآن كسراب بعيد المنال وكهدف غير واقعي، والسؤال الآن هو كيف يمكن إقتلاع البطالة؟ وكيف يمكن الوصول إلى التشغيل الكامل في مصر؟.

إن الإجابة عن السؤال المطروح تعد على درجة عالية من الصعوبة، نتيجة عدم وجود اتفاق، يرقى لدرجة الوعي، عن الأسباب الحقيقية للبطالة الراهنة، الأمر الذي يجعل هناك صعوبة في وضع برامج فاعلة للخروج من هذه الأزمة، ومع ذلك، نعتقد أن الحوار العلمي والسياسي والاجتماعي حولها يجب أن يستمر ويتواصل حتى يمكن خلق وعي سياسي، محلي وعالمي،

بأهمية خفض معدلات البطالة والسعي نحو تحقيق التوظيف الكامل كهدف عزيز، وما يتطلبه ذلك من بلورة واضحة لسياسات فاعلة على طريق هذا الهدف^(٦٢)، ولقد رأينا من هذا البحث كيف اختلفت المدارس الاقتصادية في اقتراحاتها لمواجهة محنة البطالة، وأن تمرد البلدان الصناعية على الكينزية وتبينها لمزيج من السياسات التي أوحى بها النقديون، وأنصار اقتصاديات جانب العرض، وأنصار التوقعات الرشيدة، خلال عقد الثمانينات وحتى النصف الأول من التسعينيات من القرن العشرين، لم يؤدي إلا إلى تفاقم هذه المحنة، وأصبح غول البطالة خطرًا ماثلاً يهدد هذه البلدان وغيرها من بلاد العالم، وبعيداً عن جهود التنظير والتحليل المتعمق، هناك الآن ركاب ضخم من المقترحات العاجلة التي أولى بها بعض السياسيين والخبراء، وبعض المنظمات الدولية للتغلب على البطالة أملاً في الاقتراب من حالة التوظيف الكامل، وهذه الحلول تتوجه أساساً للبلدان الصناعية المتقدمة، وكثير منها يدخل في باب الينبغيات التي تخلو من التفسير العلمي، وتفتقد الرؤية السليمة لواقع الرأسمالية، ولا تمتلك آليات التنفيذ^(٦٣).

المطلب الأول: أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث

مر الفكر الاقتصادي وبالتالي النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمشكلة البطالة بأزمات أربع حتى الآن، الأولى: أزمة النظرية الكلاسيكية في الثلاثينيات من القرن الماضي، حينما ساد الكساد الكبير، وتحطمت فروضها وأهمل فرض التوظيف الكامل، وقد مهدت هذه الظروف لظهور نظرية كينز التي خصصت للتوظيف الكامل بافتراضات مخالفة والأزمة الثانية هي: فشل نظرية كينز في ضمان استمرار تحقيق التوظيف الكامل بعد عشرين عام من التطبيق المتواصل، وعجزها عن أن تعلق مضمون العمالة، في الستينات والسبعينيات من القرن الماضي، وأدت لظهور النظريات المعاصرة^(٦٤)، والأزمة الثالثة والتي ظهرت عام ١٩٩٧ والمشهورة بالأزمة المالية في مشرق آسيا، ثم توالى الأزمات حتى عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأمريكية، أضف إلى ذلك أزمة انهيار النظرية الماركسية عام ١٩٩٠/١٩٩٩، وتفكك الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الحليفة له، أما الأزمة الرابعة والتي ما زالت تخيم بظلالها على العالم فهي أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٢.

وأصبح الحال الآن صراع عنيف بين تيارات النظرية الاقتصادية المختلفة حول تفسير وعلاج ما جرى من أحداث وتغيرات وتطورات أفرزت ما يسمى بالعمولة، وهي تيارات عجزت حتى الآن، وفي حدود رؤيتها الاجتماعية، وأدواتها التحليلية، أن تبين طبيعة المشكلة الراهنة، ومن هنا عجزت عن رسم أدوات السياسة الاقتصادية الملائمة لمواجهة تلك الأزمة، وثمة شك كبير في أذهان جمهرة كبيرة من الاقتصاديين في العالم أجمع، إزاء كل نظريات النظريات، سألغة الذكر وشائعة الصيت، وهناك حيرة واضحة تسود بينهم، حيال الحاصل بين النظرية والواقع.

ويسود دول العالم الأول، يأس فكري بالغ، إزاء مشكلة البطالة، لأن النظرية الاقتصادية عبر تاريخها الطويل، قد قامت على فروض وعلاقات سببية لا وجود لها في الواقع، كما أن علم الاقتصاد يتسم باستخدامه المفرط والسيئ لأدوات التحليل الرياضي لصياغة نماذج ونظريات تفتقد الواقعية، من هنا فهو علم ميتافيزيقي، منطلقاته وأسسها لا وجود لها في الواقع، وإنما في أوهام الاقتصاديين وعليه، فإن كل سياسة عامة تبني وتؤسس على مثل هذا الاقتصاد لا تؤدي إلا إلى الكوارث^(٦٥).

للقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات تفصيلية ودقيقة عن المتعطلين، من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم، ومدة بطالتهم، والحقيقة أن توافر هذه البيانات ودقتها وحدتها هي من الأهمية بمكان، لأنه على ضوءها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد

القومي، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفي أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

على أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرًا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشمولها، وإلى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوجت به منظمة العمل الدولية II. والذي ينص على أن العاطل هو، ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادرًا على العمل وراغبًا فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجده، نقول، إنه في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد لا يشملها الإحصاء الرسمي، مثل^(٦٦):

١- العمال المحبطين: أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن عمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل، وقد يكون عدد هؤلاء كبيرًا وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

٢- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل، وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في أنهم يرغبون في العمل وقتًا كاملاً.

٣- العمال الذين يتعطلون موسميًا، ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة، وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

٤- العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدًا، وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم، ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب، وعدددهم كبير في حالة البلاد النامية.

لا عجب، والحال هذه، أن كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات، أو على الأقل البعض منها، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعًا كبيرًا، وفي البلاد النامية، الوضع أكثر تعقيدًا، حيث لا توجد في كثير من الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالبًا ما يكون تقديرها عشوائيًا ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك حالات البطالة المقنعة كثيرة، والعمالة المحبطة ضخمة جدًا، والبطالة الموسمية منتشرة على نطاق واسع، والمتعطلين جزئيًا ينتشرون في كثير من القطاعات والأماكن، ولهذا فلو أعدنا حساب معدل البطالة بإضافة هذه الفئات فسوف يقفز معدل البطالة قفزة هائلة لأعلى، ورغم أن بيانات البطالة المنشورة تقل كثيرًا عن بيانات البطالة الفعلية، فإن هناك عددًا من الاقتصاديين في البلدان الصناعية يرون على النقيض من ذلك أن بيانات البطالة الرسمية مغالي فيها، وأنها يجب من ثم، ألا تزعجنا، وهو اتجاه يسهم في زيادة الغموض حول معرفة حجم المشكلة ناهيك عن حلها، وعلى أي حال، وكما رأينا عبر صفحات هذا البحث، إن جزءًا كبيرًا من تفاهم مشكلة البطالة في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، المتقدمة والنامية على حد سواء، يكمن في ذلك الجو الهلامي والضبابي الذي خلقته إحصاءات البطالة، إلى الحد الذي جعل كثيرًا من الاقتصاديين ورجال السياسة يصابون بما يشبه العمى تجاه هذه المشكلة^(٦٧).

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن ظاهرة نقص التشغيل لا تشمل هؤلاء الذين يعملون لبعض الوقت فحسب، بل تشمل أيضًا هؤلاء الذين كانوا يعملون وقتًا إضافيًا وفقدوا هذا العمل الإضافي، أو أنهم أصبحوا يعملون عدد ساعات أقل من قبل، ويبدو هذا النوع من نقص التشغيل واضحًا في بدايات الكساد في البلدان الصناعية، فحينما تنخفض المبيعات

وتتدهور الأسعار والإيرادات ويميل الاقتصاد للدخول في مرحلة الكساد الدوري، يقوم رجال الأعمال بمواجهة الموقف المتدهور من خلال إلغاء ساعات العمل الإضافية ويحتفظون بالعمالة كاملة، وإذا استمر تدهور الموقف فرمما يفضل رجال الأعمال بالاحتفاظ بالعمالة وعدم تسريحهم نظرًا لمهاراتهم وندرة وصعوبة استعاضتهم في هذه الحالة يحتفظ أصحاب الأعمال بالعمالة، ولكنها تعمل ساعات أقل، وعندئذ يكون هناك وقت عمل مفقود ويتدهور الإنتاج والإنتاجية بسرعة أكبر من سرعة نمو البطالة، على أنه ما أن تنتهي فترة الكساد الدوري ويبدأ الانتعاش فإن أصحاب الأعمال يلجأون إلى زيادة الإنتاج، وترتفع الإنتاجية وتقل درجة نقص تشغيل العمالة، وربما أمكنهم زيادة الإنتاج عند مستويات مرتفعة بالمقارنة مع فترة الانتعاش السابقة دون الحاجة إلى زيادة توظيف عمالة جديدة إضافية، والنتيجة المهمة التي تستخلص من هذا التحليل هي: أن التقلبات التي تحدث في البطالة، تكون أقل من التقلبات التي تحدث في الإنتاج عبر فترة الدورة الاقتصادية، ويبدو أن هذه الحقيقة كانت وراء قانون Arlthun Okun^(٦٨).

ويشير كل من Ross , Hess أنه عندما يسود معدل البطالة الطبيعي، وتتوازن أسواق العمل تكون توقعات العمال بشأن المستوى المتوقع للأسعار مساوية للمستوى الفعلي أو المتحقق للأسعار، وهو ما يؤدي إلى عدم وجود ما يدفع العمال إلى تغيير توقعاتهم بشأن الأسعار المحتملة في المستقبل^(٦٩)، وهذا معناه أن العالم يعيش منذ سبعينيات القرن الماضي ما نسميه - في رأي الباحث - بداية عصر البطالة المستمرة، ها هنا، نجد أنه منذ نهاية الستينيات، بدأت تحدث في البلدان الصناعية تغيرات مهمة جدًا ومشكلات جديدة لم تعرفها في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، منها الركود التضخمي، وعجز الموازنة العامة والدين المحلي، وكان من الجلي آتخذ أن النموذج الكينزي قد كف عن فاعليته في ضمان التوازن الاقتصادي العام وتخفيف حدة الأزمات الدورية، وفقد التدخل الحكومي مفعوله في ضمان استقرار النمو وتحقيق التوظيف الكامل، وأنداك نشب صراع فكري حاد بين الكينزيين النيوكلاسيك، وهو الصراع الذي انتهى بهزيمة الكينزية وانتصار الليبرالية والنيوكلاسيكية التي دعا أنصارها إلى نبذ التدخل الحكومي، والقضاء على دولة الرفاة، والعودة بالرأسمالية إلى آليات السوق الحرة الطليقة، وهو الانتصار الذي خذ سبيله نحو التطبيق تحت شعارات الليبرالية الجديدة، وأدى إلى وصول اليمين المتطرف إلى قمة الحكم في كثير من البلدان، وقد أثرت الليبرالية الجديدة في تفاقم مشكلة البطالة كما سنرى لاحقًا^(٧٠).

ومن أهم التغيرات التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة: انتهاء عصر ثبات أسعار الصرف وتحلل نظام النقد الدولي، وبعد أن تخلت الولايات المتحدة عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس ١٩٧١، والدخول إلى مرحلة التقويم وفوضى أسواق النقد الدولية، وقد ذلك عنصر اضطراب شديد في المعاملات الاقتصادية الدولية، ولا يزال مستمرًا حتى كتابة هذه السطور، وكذلك القرار الشجاع الذي اتخذته مجموعة الأوبك برفع أسعار النفط، وذلك من خلال صدمتي سعريتين في عام ١٩٧٣/١٩٧٤ و١٩٧٩/١٩٨٠، وهو الأمر الذي أنهى عصر الرخص الشديد للطاقة، وقد سبب ذلك زلزالًا قويًا في اقتصاديات الطاقة بالعلم الرأسمالي، كما ولد ولأول مرة في التاريخ مشكلة فائض مالي ضخم (الفوائض النفطية) والذي سارعت البنوك التجارية دولية النشاط، ومعها في ذلك صندوق النقد الدولي، لإعادة تدويره في شكل قروض للدول التي حققت عجزًا في موازين مدفوعاتها.

ومنها أيضًا تباين علاقات النمو اللامتكافئ بين كبريات الدول الصناعية الرأسمالية وتغير مواقع القوة النسبية الفاعلة في الاقتصاد العالمي التي كانت تميز عالم ما بعد الحرب، وبدء ظهور علاقات صراع وتوترات اقتصادية ونقدية فيما بينها، وتعاضم العولمة التي قادتها الشركات العملاقة دولية النشاط، مما كان له تأثير واضح في تفاقم البطالة في العالم، واضطراب أحوال

السيولة الدولية، وهو الأمر الذي كان مصحوبًا بتغيرات عميقة في تركيبة التدفقات المالية في أسواق المال العالمية، وكل ذلك تعاصر مع تخفيف القيود على الصرف الأجنبي والمعاملات المالية الخارجية تحت دعاوى التحرير المالي، وقد نجم عن ذلك تضخم شديد في مقادير السيولة الدولية، وأصبح رأس المال العالمي ينمو ويتحرك دون أن تربطه صلة وثيقة بعمليات الإنتاج وحادات التمويل الفعلي للتجارة، كما خلق ذلك ما يسمى بالاقتصاد الرمزي الذي تتداول فيه مختلف أشكال الثروة المالية، والذي أصبح منفصلاً تمامًا عن الاقتصاد الحقيقي، وبطغيان طابع المضاربات فيه، وتفاقم علاقات العجز والفائض بين مراكز الدول الرأسمالية الصناعية من ناحية وبين هذه المراكز والبلاد النامية من ناحية أخرى، والجدير بالذكر أن النجاح الباهر الذي حققته مجموعة الدول المصنعة حديثًا في جنوب آسيا، وغزو منتجاتها لدول العالم، قد أدى في بعض الحالات إلى التأثير سلبيًا في بعض الصناعات المحلية في بلدان كثيرة، مما دفع الدول الصناعية الإمعان في سياسة الحماية، وفرض القيود التعريفية على الصادرات المصنعة وشبه المصنعة الآتية من الدول النامية عمومًا، هذه المتغيرات أدت إلى أن أصبحت البطالة طويلة الأجل^(٧١).

المطلب الثاني: أهم الدروس المستفادة من البحث الحالي

يستفاد من البحث الحالي اختلاف النظريات الاقتصادية في مقترحاتها لعلاج مشكلة البطالة، وتبني الدول المتقدمة لمزيج من السياسات التي أوصى بها النقديون، وأنصار النظريات الأخرى كما سبق القول، ولم تؤد إلا إلى تفاقم المشكلة، ومعنى هذا أن النظريات السابقة تخلو من التفسير العلمي، وتفتقد الرؤية السليمة للواقع، ولا تمتلك آليات التنفيذ وهذا يفرض على الباحث ضرورة وضع اجتهاد خاص به في صورة استراتيجية ملائمة لموضوع المطلب التالي.

الجدير بالذكر أن البشرية تقف الآن عند نقطة تحول تاريخي مهمة جدًا نتيجة ارتفاع حجم البطالة عالميًا، ليزيد عن المليار بما يعادل ٣٥% من قوة العمل في العالم أجمع^(٧٢)، وأصبحت البطالة في العصر الحالي، متزايدة، ومستديمة، وتراكمية على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، فهي هيكلية طويلة المدى، ولا علاقة لها اليوم بحركة التغير الدوري للنشاط الاقتصادي، فالمشكلة الآن انعدام فرص العمل المنتجة والمجزية، وليست مشكلة انعدام النمو أو تباطؤه، وتفاقم المشكلة في الدول الماركسية بعد أحداث الانهيار الكبير.

لا بد من ظهور نظريات واقعية تعالج ما تعانيه الدول النامية من ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة توقف عمليات التنمية وتفاقم مشكلة الديون الخارجية، وأثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أن النظريات السابقة قد أسقطت من تحليلاتها الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتجاهل المشكلة لدى الاقتصاديين والسياسيين يمكن أن ينجم عنها اضطرابات وقلقل اجتماعية وسياسية، بل وثورات اجتماعية، وتجنبًا لذلك لا بد من ظهور نظريات تتبنى هدف التوظيف الكامل لمكافحة الفقر والبطالة، وأن يكون لذلك الهدف أولوية أساسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

ومن أهم الدروس المستفادة في ظلال التغيرات العالمية منذ ظهور مصطلح العولمة، وجود برامج وخطط نحو تحقيق الحرية المطلقة لحركة عناصر الإنتاج عبر الحدود السياسية دون عقبات، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الدول الأخرى، لاستيراد السلع الرخيصة المنافسة للمنتجات المحلية، الأمر الذي لن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية، والتأثير السلبي على توازن العلاقات الاقتصادية الدولية، ضرورة التوفيق بين التقدم التكنولوجي، وعنصر العمل البشري، فالعولمة ستؤدي إلى إحلال الأول محل الثاني، بما يزيد من مشكلة البطالة، وإضعاف الدور الاقتصادي للدولة بما يخضع

السوق المحلية والمصالح الوطنية والحقوق الاجتماعية للمواطنين لصالح الشركات متعددة الجنسية والأسواق المالية العالمية، مع فرض برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

يعتقد بعض الخبراء^(٧٣) أن تأثير تعويضات البطالة، وإن كانت تمثل قدرًا يسيرًا من الإنفاق العام، في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بدأ يظهر بشكل واضح لأسباب كثيرة، منها ما تفقده الحكومات من مساهمة اشتراكات العمال والموظفين الذين تعطلوا فضلاً عن فقدان حصيلة الضرائب التي كانوا يدفعونها قبل تعطلهم، وزيادة حجم الإنفاق العام على هذه التعويضات منذ بداية السبعينيات وحتى الآن بسبب ارتفاع مستويات البطالة من ناحية، وزيادة قيمة التعويضات نتيجة لتعطل كثير من العمال الفنيين والموظفين ذوي الدخل المرتفعة، وهو الأمر الذي كان له علاقة بحجم التعويضات المدفوعة من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى انخفاض حجم المساهمات والاشتراكات الجديدة للعمال والموظفين الجدد بسبب الترتيبات الجديدة التي طرأت على أسواق العمل، ورغم ما لحق العمال والموظفين الذين تعطلوا من أضراره أو الذين أجبروا على العمل بأجور ومزايا أقل من السابق، فإن ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة ونمو الدين العام الداخلي، جعلاً عدداً من الخبراء والتكثوقراط يذهبون إلى القول أنه لا بد من إعادة النظر في نظم الضمان الاجتماعي، وإبعاد الدولة عن الإشراف عليها وخصخصتها وتحويلها لمشروعات تجارية، وهناك صف طويل من المقترحات والترتيبات الجديدة في هذه الخصوص، وكلها تهدف إلى زيادة حجم الموارد الداخلة إلى مشروعات الضمان الاجتماعي وخفض حجم الموارد الخارجة منها^(٧٤).

على أن الجهد المالي الذي تبذله حكومات الدول الصناعية الرأسمالية من أجل خفض عجز الموازنة العامة والدين العام الداخلي، لم يقتصر فقط على تقليص مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، وهو الأمر الذي ألحق الضرر بالعمال المتعطلين، بل هناك أيضاً سياسات مالية ونقدية واجتماعية طبقتها حكومات هذه البلدان، وكان لها تأثير قوي في تفاقم مشكلة البطالة، وهي السياسات الليبرالية التي استندت في جوهرها إلى إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، وتقليل حجم الحكومة، وتزايد الاعتماد على آليات السوق، ومن هذه السياسات خصخصة المشروعات العامة التي كانت تملكها الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص، وما أدى إليه ذلك من تسريح أعداد هائلة من العمال والموظفين العموميين، تخفيض حجم التوظيف الحكومي في الوزارات والإدارات الحكومية، وإعادة هيكلة أو هندسة Re-Engineering الوظائف بالوزارات والإدارات التابعة للدولة على النحو الذي أدى إلى إلغاء كثير من الوظائف والمهن والدرجات.

والسياسة الانكماشية التي طبقتها الحكومات من أجل خفض عجز الموازنة، والتحكم في الدين العام الداخلي من خلال خفض الإنفاق العام الجاري والاستثماري، وزيادة معدلات الضرائب غير المباشرة وزيادة أسعار الفائدة وتقييد نمو عرض النقود.. الخ، حيث كان لتلك السياسة تأثير انكماش قوي في الطلب على العمالة في مختلف أسواق العمل، وتبدو آثار هذه السياسة الانكماشية بشكل واضح في حالة الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كذلك إن تخفيض معدلات نمو الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الضمان الاجتماعي، قد أدى بشكل مباشر إلى تخفيض العمالة الحكومية الموظفة في هذه المجالات^(٧٥).

ورغم اتساع نطاق التسريح المستمر لأعداد هائلة من العمال والموظفين المشتغلين في مختلف القطاعات بسبب الاستخدام المكثف لمنجزات الثورة التكنولوجية الصناعية المعاصرة، وطول مدة تعطلهم، يعتقد الخبراء أن المرء أن ينتظر تساقط الآثار الإيجابية للفنون الإنتاجية الجديدة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، قياساً على ما حدث في الثورات

السابقة^(٧٦)، ولقد أثبت لحد العلماء أن نظرية تساقط الآثار الإيجابية لا تنطبق الآن على الثورة العلمية الصناعية المعاصرة وأن من يؤمنون بهذه النظرية إنما يخدعون أنفسهم وغيرهم، بما يعني تدهور مستمر في فرص العمل لا رجعة فيه^(٧٧)، حيث ثمار زيادة الإنتاجية الناجمة عن الثورة العلمية - الصناعية الراهنة يتقاسمها عدد ضئيل جدًا من الأفراد الذين يتمثلون في رجال الإدارة العليا، حملة الأسهم، عمال المعرفة، ونظرًا لذلك، فإن حجم السوق المحلي يتقلص مع استمرار هذا التفاوت في توزيع الدخل والثروة وربما تستطيع العولمة في الآجال القصيرة والمتوسطة أن تحل السوق الخارجي محل السوق المحلي، ولكن إلى حين، حيث إن كل دول العالم تتسابق الآن على هذا المحور.

وعموماً فإنه نظرًا لاستئثار فئة قليلة من الأفراد بثمار ومكاسب الإنتاجية التي حققتها الثورة العلمية - الصناعية الراهنة، زاد عدد البليونيرات في الوقت الذي زاد فيه عدد العاطلين المهمشين، وسقطت الطبقة الوسطى إلى الحضيض، مما أدى إلى ظهور الاقتصاد المزدوج الذي يتسم بانقسام المجتمع إلى قطاع النخبة الثرية المستفيدة من الثورة الصناعية الراهنة، وقطاع الأكثرية المهمشة التي قذفت بها تلك الثورة إلى حجم البطالة والفقر والمعاناة^(٧٨).

في ضوء ما سبق يتحدث كثير من الاقتصاديين والخبراء الآن عن ظاهرة النمو بلا زيادة في فرص التوظيف، باعتبارها أحد المآزق الرئيسية التي تواجه رأسمالية القرن الحادي والعشرين، وهي الظاهرة التي ستهدد استمرار النمو نفسه، وما زالت مشكلة البطالة هي المشكلة الأولى التي تهدد بانفجار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان الصناعية الرأسمالية، ولا توجد حتى كتابة هذه السطور بشائر طيبة لحلها، خاصة أن التسابق نحو زيادة درجة التنافسية والإنتاجية والربحية، سواء داخل السوق المحلي أو السوق العالمي أصبح أهم من تأمين التوظيف الكامل واستقرار حياة الناس.

بالنسبة للدول التي كانت اشتراكية نجد ارتفاع معدلات البطالة بصورة فلكية، رغم ما يشوب قياس هذه المعدلات من أوجه قصور، مع ارتفاع نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، مع تردي الأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وشحة مصادر الدخل، اضطر كثير من الشباب إلى ترك المدارس والمعاهد الفنية والجامعات وللجوء لسوق العمل والبحث عن فرص للتكسب، وذلك في أعقاب وصول الدول إلى اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج للتثبيت الاقتصادي، وعلى أي حال، إذا كانت صورة البطالة، في هذه الدول، قائمة وقاسية تشير ضخامتها وخطورتها، فإنها تعبر عن المآزق الذي وقعت فيه شعوب هذه الدول، فهي حينما ثارت على نظمها السابقة كانت تحلم بأن تحتفظ مزايها الاشتراكية وأن تحصل في الوقت نفسه على مزايها الرأسمالية في مجالات الاستهلاك الترفي، فلا استطاعت أن تحتفظ بمزايها هذه ولا حصلت على مزايها تلك^(٧٩).

وفيما يتعلق بدول العالم النامي، نجد أن هناك زيادات ضخمة من الأفراد أضيفت إلى سوق العمل، أكبر بكثير من حجم فرص العمل التي كانت متاحة، بما أدى إلى خلق جيوش هائلة من العاطلين المصابين بمختلف أنواع البطالة، وقد بدأت مشكلة البطالة في هذه البلاد تتفجر على نحو واضح في عقد السبعينيات من القرن العشرين، وظلت تتراكم وتتفاقم عامًا بعد الآخر إلى أن وصلت أعداد المتعطلين إلى ما يفوق ٥٠٠ مليون فرد، وكان ذلك نتاجًا لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلاد، وتفاقم مديونيتها الخارجية، والآثار التي نتجت عن ذلك، والظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة، فمن الملاحظ أنه بعد خمسة عقود من محاولات التنمية والتحديث، لم تنجح تلك المحاولات في الشطر الأعظم من هذه البلاد، في تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة وتحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذي يضعها على مدار النمو المتواصل الذي ينمي باستمرار مصادر الدخل والإنتاج

والإنفاق والتوظيف، فما زالت مجموعة الدول النامية تترجح تحت قيود التخلف وطغيان الفقر وديكتاتورية البطالة، كان فشل أنماط التنمية في هذه البلاد راجعاً، ضمن عوامل أخرى، إلى أن النخب الحاكمة في هذه البلاد قد نظرت إلى عملية التنمية - تحت تأثير الفكر التنموي الذي ساد حقبة الخمسينيات وحقبة الستينيات من القرن الماضي - على أنها مجرد سد الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة وتلك التي تسود في بلادهم، وتوهم الكثيرون أن تعظيم معدل نمو الناتج المحلي في أقل الفترات (دون أن تعطي الأهمية لمكونات هذا الناتج) سوف يحل مشكلات التخلف والفقر وعدم عدالة التوزيع، حيث ساد الاعتقاد بأن النمو الذي سيحدث في الناتج سوف تتساقط آثاره على مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، وأن التوزيع ستحل مشكلاته بعد أن يتحقق النمو^(٨٠).

كذلك تجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الدولة في مجتمعات ما بعد الاستقلال كانت تستند إلى تحالف بعض القوى الاجتماعية التي كانت تستفيد من تلك السياسات، واستبعدت في المقابل بعض القوى التي لم تستفد أو أضررت منها، وظلت فاعلية هذا التحالف قائمة ومستمرة خلال الخمسينيات والستينيات حينما كانت تناقضات هذا التحالف ما تزال مكبوتة، وحينما كانت ظروف الاقتصاد العالمي مواتية، على أن نموذج التحالف الاجتماعي هذا سرعان ما تعرض للاختيار في غالبية الدول النامية في عقد السبعينيات، حينما بدأت المآزق الاقتصادية في الظهور زيادة المديونية الخارجية، زيادة عجز الموازنة العامة، اشتعال نيران التضخم، زيادة البطالة، تفاقم الدين العام الداخلي، تدهور سعر الصرف، تناقص القدرة على الاستيراد، تدهور الاستثمار، وتهاوى معدلات النمو للحضيض، أضف إلى ذلك أثر الاضطراب الحادث في بيئة الاقتصاد العالمي في تفاقم مشكلة البطالة في البلدان النامية^(٨١).

المطلب الثالث: الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر:

إن لمشكلة البطالة التي يواجهها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة مصدرين: الأول: هو ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف أدواتها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية، أي متلائمة مع الزيادة في عرض العمل، وهذه هي معضلة التخلف أو تحدي التنمية، أي الجانب المزمّن والأطول أجلاً لمشكلة البطالة، والبطالة المرتبطة بهذا المصدر نوعان بطالة تامة وبطالة ناقصة أو نقص التشغيل بما فيه الصور المختلفة للبطالة المقنعة، والمصدر الثاني هو حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ منتصف الثمانينات، والتي بدأ برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١ في إصلاح بعض مظاهرها المالية والنقدية بطريقة انكماشية فازدادت حدة الركود في الاقتصاد العيني برغم تحسن الأداء المالي والنقدي، ولم تنجح محاولات إنعاش النمو الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينيات، كما تضافرت بعض العوامل الخارجية لتزيد من حدة الركود منذ أواخر ١٩٩٩ وحتى الآن، وهذه هي أزمة الركود ونقص السيولة التي تمثل الجانب الطارئ والأقصر أجلاً لمشكلة البطالة في مصر^(٨٢).

وهذان المصدران ليسا منفصلين عن بعضهما البعض، فبعض مظاهر الركود تعبر عن إختلالات هيكلية في الاقتصاد المصري، مثل ضعف القدرة التصديرية وارتفاع مستوى اعتمادية الاقتصاد على الخارج، لاسيما في مجال الاستيراد والحصول على التكنولوجيا، ومن ثم ارتفاع التسريبات إلى الخارج من دورة الدخل الإنفاق، كما أدت التعديلات الهيكلية التي انطوى عليها برنامج التثبيت والتكيف إلى تعميق الركود وتوقف التنمية، فالمشكلة الهيكلية التي يعبر عنها المصدر الأول، أي التخلف، تحتاج إلى سياسة نشطة للنمو الاقتصادي، تنبثق من استراتيجية للتنمية المستدامة الشاملة، تهدف إلى توسيع

القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصري، وزيادة قدرته على توليد فرص عمل تكفي لاستيعاب الزيادات السنوية في قوة العمل، أما مشكلة الركود الطارئ التي ترتبط بالمصدر الثاني، فإن حلها ميسور نسبياً في الأجل القصير، لأنه يتعلق أساساً بقضية إدارة الطلب الكلي.

ولقد تعددت الآراء حول الحلول العاجلة المقترحة لمواجهة البطالة، فهناك من يرى أنها تصنفت إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: ^(٨٣) الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي، وخفض تكلفة العمل، وتعديل ظروف سوق العمل، فبالنسبة للمجموعة الأولى ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية، إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار، زيادة في معدلات التراكم قياساً على أن زيادة معدلات النمو كانت دوماً، وحتى عهد قريب، تصطحب بارتفاع في الطلب على قوة العمل ^(٨٤)، وفيما يتعلق باقتراح خفض تكلفة العمل ينطلق عدد من الخبراء والتكنوقراط من فكرة معينة، فحواها أن عدم استجابة الأجور للتكيف مع الصدمات التي حدثت في البلدان الصناعية، من شأنه أن يجعل كلفة الأجور مرتفعة، ويضعف بالتالي من الموقف التنافسي لمنتجات البلد في السوق العالمي، ومن ثم في زيادة معدل البطالة.

وعليه فإن خفض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار وزيادة المبيعات، وبالتالي تنتفي الحوافز لدى رجال الأعمال لزيادة خطط الإنتاج وتوظيف المزيد من العمال، كما يتبنى هؤلاء ذلك الموقف الفكري الذي يرى أن التضخم في البلدان الصناعية، يعود إلى تضخم التكاليف، ومن بينها تضخم الأجور، ولهذا يعتقد هؤلاء أن تخفيض الأجور سوف يسهم في خفض معدلات البطالة والتضخم، وللوصول إلى هذا الهدف يقترحون ما يلي:

- إعادة النظر في نظم الأجور التعاقدية وآلية المفاوضات وبين العمال ورجال الأعمال بشأن تغييرات الأجور، وعلى النحو الذي يلغي - أو يقلل إلى أدنى الحدود - دور نقابة العمال ^(٨٥).
- إعادة النظر في الأجور الاجتماعية الممثلة في مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي المختلفة (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، التأمين ضد أخطار العمل، والشيوخوخة... الخ)، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، وخفض هذه المزايا من ناحية أخرى، وبما يخفف من كلفة هذه الأجور عن كاهل رجال الأعمال.
- الأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة، حيث يحصل العامل في نهاية (السنة على جزء من أجره كحصة من أرباح المشروع في ضوء إنتاجيته المحققة، وهو نظام يقلل من كلفة الأجور ويحفز العمال على زيادة إنتاجيتهم.

ويلاحظ على هذه الآراء، أن أصحابها ينطلقون في فكرهم من أن السبب الجوهري للبطالة هو ارتفاع الأجور، وأن البطالة السائدة اختيارية وليست إجبارية، وعليه، لو قبل العاطلون تخفيض الأجور فسيجدون فرص عمل بانتظارهم، وتلك الآراء يصعب في الحقيقة قبولها، فليس صحيحاً أن البطالة المتفاقمة في الدول الصناعية راجعة إلى أن العمال يرفضون تخفيض أجورهم، ففي كثير من هذه البلدان انخفضت الأجور والمرتبات (النقدية والحقيقية) بنسب كبيرة، ومع ذلك ما زالت فرص العمل قليلة، وما زالت البطالة تتفاقم عاماً بعد الآخر، كما أن الشطر الأعظم من البطالة في هذه البلدان، من النوع الإجباري وليس الاختياري، أضف إلى ذلك أن هذه الآراء تنظر إلى الأجور على أنها فقط عنصر تكلفة، ينبغي خفضه، ولا تنظر للأجور باعتبارها دخلاً رئيسياً لغالبية السكان، ومن ثم المصدر الرئيسي للطلب المحلي.

ويرى عدد كبير من الخبراء والاقتصاديين أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل، وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون إلغاء قوانين الحد الأدنى من الأجور وتعديل نظم إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي، والتوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتطلين ولمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدرتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة، مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشروعات القطاع غير الرسمي، وتشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلاً من هؤلاء الذين وصلوا إلى المعاش وتطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسر تداولها، لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه، ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال^(٨٦).

على أن أكثر المقترحات رواجاً في هذا الخصوص، فتتمثل في الفكرة التي تنادي بتقاسم الأعمال، وجوهر الفكرة يتجسد في إعادة توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال، بحيث ينخفض عن ذلك أمران الأول: - احتفاظ العمال المشتغلين فعلاً بوظائفهم، والثاني - إتاحة الفرصة لتشغيل عمالة إضافية، ويكون ذلك من خلال تخفيض ساعات العمل وتخفيض الأجور^(٨٧)، وبشكل عام، يمكن القول إن جوهر السياسات السابقة يصب في هدف خفض الأجور، وجعلها مرنة وكوسيلة لخفض نفقات الإنتاج، ومن ثم يصدق عليها النقد السابق، فضلاً عن أن هذه السياسات تسلب حقوق العمال المكتسبة في السنين السابقة، كما أنها وإن كانت تصلح للتطبيق في بعض الأنشطة والصناعات، فإنها غير قابلة للتطبيق في كثير من الحالات، ولا يمكن من ثم الاعتماد عليها الاستئصال شأفة البطالة.

لقد ثبت فشل معظم السياسات الاقتصادية التي تبنتها مصر في علاج مشكلة البطالة، إلا أن الباحث يقترح في هذا البحث الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر^(٨٨)، والتي تقوم على تبني استراتيجية التنمية المستدامة المقترحة وتطبيق السياسات اللازمة لذلك، إن مصر تستطيع أن تحقق المعجزات الاقتصادية، إذا استطاعت أن تحسن استخدام ثروتها البشرية، وأن توفر لها مقومات الحياة الكريمة، وسبل التطور، كما سبقتنا دول أخرى في هذا المضمار، حينما استندت على العنصر البشري الوافر في تحقيق انطلاقها الاقتصادي، وبناء تقدمها الاجتماعي، فالبشر، وما يتولد عنهم من قوى عاملة، سيظلون في التحليل الاقتصادي الأخير، من أهم أنواع الثروة، وأثن عوامل الإنتاج.

وفي البداية نود أن نشير إلى عدة ملاحظات أساسية فيما يتعلق بالسياسات اللازمة لاقتلاع البطالة^(٨٩).

١. هناك ارتباط بين السياسات اللازمة لحل مشكلة البطالة على المستوى القومي وبين السياسات اللازمة لحل مشكلة الاختناقات بين العرض والطلب لسوق العمل حيث يجب تنفيذهما معاً.
٢. تهدف هذه السياسات إلى دراسة أكثر تعمقاً لتحديد كيفية استجابة الوحدات الاقتصادية المختلفة لبرامج سياسات الإصلاح تجاه التنافسية الدولية، اتجاه تشجيع الصادرات، العولمة، وكافة المتغيرات الاقتصادية المعاصرة في الأجل القصير والمتوسط.
٣. يجب ألا تقتصر هذه السياسات على العوامل المباشرة للحد من اختناقات سوق العمل وغنما يجب أن تشمل على عوامل أخرى غير مباشرة، تكميلية وضرورية لضمان تحقيق التوائم المطلوب بين العرض والطلب.
٤. يجب وضع سياسات قصيرة الأجل وسياسات طويلة الأجل للحد من هذه المشكلة وتأهيل العمالة للالتحاق بفرص العمل المتاحة.

٥. يجب الاهتمام بالسياسات الخاصة بالعمالة الوافدة على سوق العمل، والسياسات الخاصة بالعمالة الموجودة في المؤسسات والتي تعاني من تشغيل غير كامل قد تؤدي إلى حالات التصريح.

٦. وفي النهاية يجب وضع هذه السياسات بعد دراسة واقعية لوضع سوق العمل من خلال مسح ميدانية لمعرفة اتجاهات الطلب على العملة بصفة دورية ويقترح الباحث الاستراتيجية التالية والتي تعتمد على المحاور الآتية:

أولاً: إنشاء المجلس الأعلى لاقتلاع البطالة والتشغيل الكامل ويرأسه رئيس الجمهورية، لإعطاء الدافع والفاعلية للقيام بالمهام التي يعتمدها الرئيس، وتقوم السياسة العامة لهذا المجلس على تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية المقترحة من خلال جدول أعمال السياسات الاقتصادية المصرية المستقبلية، ويهتم المجلس بإدارته المقترحة لتحقيق البرنامج الوطني لمكافحة البطالة وتحقيق التشغيل الكامل.

ثانياً: يتكون المجلس المقترح من عدة إدارات مقترحة للقيام بالأهداف وهي:

١. إدارة مكافحة البطالة: تعد هذه الإدارة والآلية التي ستعمل بها جسراً للثقة بين المواطن العاطل عن العمل ووطنه، فهي تتبنى المساهمة في حل المشكلة الاجتماعية المتمثلة في البطالة في إطار اقتصادي قابل للاستمرار والنمو، وذلك بتمويل مشروعات صغيرة للعاطلين عن العمل من أجل خلق فرص حقيقية جديدة ودائمة، مع دراسة تجارب الصندوق الاجتماعي والاستفادة من عوامل نجاحها وعوامل فشلها، وتدعو الإدارة الفرد للتفكير والمبادرة بالعمل الحر المستقل له ولأسرته، بعيداً عن الوظيفة الحكومية بحسب قدرته وتأهيله في أي نشاط يراه منتجاً ومرجحاً، في إطار رؤية إنمائية للمجتمع تراعي المزايا النسبية والاختلافات البيئية والاحتياجات الخدمية في كافة أنحاء الجمهورية.

والدولة في هذا المجال سوف تمد رعايتها، وليست مراقبتها فقط إلى المنتجين في القطاع الخاص، ولن تقتصر رعاية الدولة على مؤسسات القطاع العام كما في شكلها المعهود، بل ستقدم الرعاية نفسها أيضاً من حيث التمويل الميسر بفائدة منخفضة وبفترات سداد طويلة مع فترات راحة وشروط اقتراضية ميسرة أكثر مما هو متاح في السوق المصرفية، ويضاف إلى ذلك خدمات التدريب والتأهيل والمتابعة لفعاليات القطاع الخاص الممولة من قبل الإدارة خلال مراحل البرنامج الوطني كله.

ويجب أن ترمز الصيغة الجديدة التي صممت بها الإدارة المقترحة، والمهام الموكلة إليها عن منظور واقعي يترجم فهم واضح لاحتياجات المستقبل التي يتطلبها الاقتصاد المصري، ودور القطاع الخاص من أجل مساهمة شرائحه الاجتماعية كافة وتوسع الإدارة، لأن تكون قدوة في أدائها، ومبدعة في أساليب استثماراتها وتنظيمها، ومحفزاً لجهود وطنية أخرى من القطاع الخاص ترفد جهود التنمية في بلادنا من خلال توفير الظروف الملائمة قانونياً وتنظيمياً ومالياً لتنشيط هذه الجهود، وبخاصة في المشروعات الصغيرة للعاطلين عن العمل، أو المشروعات البيئية الأساسية والخدمية المولدة لفرص العمل الجديدة، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين ذوي الحاجة في المناطق النائية والريفية، وفي ذات الوقت يجب أن تسعى الإدارة لتهيئة الوسائل وتعبئة الإمكانيات الممكنة والمتاحة لتحقيق هدفها وهو مكافحة البطالة، أنه عمل لا بد أن يكون منظم للوصول إلى أمل مخطط بعناية أكثر مما هو حلم عابر من قبل المجلس، مهما حققت الإدارة تجاه هذا الهدف الكبير فإن إنجازها هذا يؤسس لمرحلة مشرقة قادمة في مستقبل مصر إن شاء الله.

٢. إدارة شؤون البطالة العاجلة، وتهدف إلى التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها، والتخفيف من آثارها السلبية حالياً والأمر القريب القادم، وتقوم الإجراءات التالية: تشغيل الطاقات العاطلة في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الإنتاج المحلي، توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين من خلال الأخذ بنظام إعانات البطالة،

والحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي والتوسع فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بآثار الخصخصة على مشكلة البطالة، دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي، في الأنشطة كثيفة العمل على وجه الخصوص ومنح مزايا وحوافز وبالذات في المحافظات ذات البطالة الكبيرة.

٣. إدارة تخطيط البطالة على مدى ربع قرن، لإحداث تغييرات أساسية أو هيكلية في مشكلة البطالة، وذلك بخلق البيئة المواتية، أو الأسس التي تسمح بتوفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظيف متناسب مع أعداد من يدخلون سنويًا إلى سوق العمل لذا يلزم التركيز على ما يلي:

أ - الهدف من هذه الإدارة تحقيق التوظيف الكامل.

ب- عدم الاعتماد على آليات السوق.

ج - دعم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أن هدف التوظيف الكامل يفترض، ضمناً، أنه خيار سياسي واجتماعي، تتبناه القيادة السياسية، وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوى السوق وآلياتها.

ثالثاً: إنشاء الهيئة العامة للتشغيل الكامل وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويتكون مجلس إدارتها من وزراء العمل والتخطيط والمالية، تحت إشراف ورقابة ومتابعة المجلس المقترح، وهدفها الرئيسي تحقيق التشغيل الكامل والقضاء تماماً على البطالة ومعنى أدق اقتلاعها، وبالطبع يعد إنجاز هذه الهدف، نصر سياسي واجتماعي واقتصادي بكل المعايير، ويدعم الاستقرار، ويحقق الأمن الاقتصادي للمجتمع.

وقد أشار التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية عن التوظيف العالمي لعام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى أهمية تبني الحكومات لهدف تحقيق التوظيف الكامل لمواجهة أزمة البطالة في العالم، وأن تحقيق ذلك يجب أن يكون هو هدف السياسات الاقتصادية، كما جاء بالتقرير أيضاً أن تحقيق التوظيف الكامل على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي يمثل غيابها تهديد مباشرًا للاستقرار الاقتصادي والديمقراطية في البلدان الصناعية، وأشار التقرير إلى أن تحقيق التوظيف الكامل هو مسؤولية مشتركة بين رجال الأعمال ونقابات العمال والحكومة^(١٨١)، كما أشار إعلان كوبنهاجن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (٦-١٢ مارس ١٩٩٥) إلى أن التوظيف الكامل يعد وسيلة فعالة لمكافحة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي^(٩٠).

سيتوقف اقتلاع جذور البطالة في مصر، على قدرة الاقتصاد المصري وآلياته على خلق فرص متزايدة للتوظيف، متناسب مع أعداد من يدخلون سنويًا إلى سوق العمل، وهذا لن يتحقق إلا في ضوء تبني استراتيجية للنمو والعمالة، هذه الاستراتيجية تعتمد على:

١. تحقيق دفعة قوية للاستثمار في النمو في مختلف قطاعات الهيكل الاقتصادي، بتصحيح البنيان الاقتصادي المشوه، والنمو المتوازن لقطاعاته وتكنولوجيا ملائمة.

٢. الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن ٢٥% حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويًا سوق العمل والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم، ويتطلب ذلك، العمل باستمرار على الارتفاع بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد، من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي، حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل، وتنخفض من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن على الرغم من أهميتها حاليًا.

٣. عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة، يجب الاهتمام بأهمية عنصر العمل الوفير كثروة قومية مهمة، إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها الوطن ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كفيفة، بما يعني ضرورة اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم للتنمية البشرية، ينفذ على المدى المتوسط والطويل، ويتسنى من خلاله الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية.
٤. العمل على توازن وتزامن نمو كل من القطاع العام والخاص، والأجنبي، والمشارك، والتعاوني، وقطاع الإنتاج السلعي الصغير وحتى القطاع غير الرسمي.
٥. الالتزام بالتخطيط الاستراتيجي الذي يحفز القطاعات المختلفة، لتحرك صوب التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل.
٦. إتباع سياسة وخطة توزيع الاستثمارات على الأقاليم المصرية بما يساعد على تحقيق التوظيف الكامل على النحو التالي:
- أ - تحقيق التوسع الأفقي الزراعي (مشروع توشكي مثلاً).
- ب- إنشاء تجمعات صناعية جديدة.
- ج- التحكم في الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر (عوامل الجذب والطرود).
٧. إنشاء تكتلات اقتصادية شبابية، يجمعها عمل واحد يشمل مجموعة تروضها الصغيرة، تأخذ شكل شركات يكون المقرضون فيها هم أعضاء الجمعية العمومية، ويتكون من بينهم مجلس الإدارة، ويتم تملك أصول هذه الشركات ورأس مالها للعاملين فيها، وتخضع هذه التكتلات لإشراف ورقابة الإدارة المقترحة تحت نظم المعلومات في سوق العمل، بما يكفل انسياب وتدفق البيانات والمعلومات المتعلقة بفرص العمل المتاحة، والبيانات الخاصة بالأجور وساعات العمل، ويجب أن يكون النظام شاملاً ومتكاملاً، وأن يتسم بالحدثة والدقة.
- لابد أن يتحرر الفكر الاقتصادي في مصر من أسر النظريات الاقتصادية موضوع هذا البحث، كما يجب أن يتحرر من نظريات الماضي، وهذا يبرز أهمية ظهور نظريات وطنية، حتى تتكيف وتتأقلم السياسات الاقتصادية مع المتغيرات المعيشية، وهذا يقتضي ضرورة دراسة أسباب ظهور النظريات الاقتصادية، والبيئية الزمنية المعاصرة لكل منها، وتحليل شخصية صاحب النظرية وإيديولوجيته، مدى درجة وتوجيه الولاء الشخصي له وأهدافه، مع إدراك طبيعة حركة التاريخ سواء وطن النظرية، أو صاحبها ومحل إقامته، خاصة أن النظريات السابقة قد أهملت حالة الحرب، وبالتالي لا توجد نظريات حول اقتصاديات الحرب، كما تجاهلت النظريات حالة الاستحراق والشائع تسميتها في العالم الثالث بالاستعمار.
- رابعاً:** تحديد الرؤية الفكرية لمعالجة مشكلة البطالة، حيث أن سوق العمل في مصر، يعاني حالياً من اختلال كبير في التوازن بين عرض العمالة والطلب عليها، وهذا الاختلال أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملحوظ، وعلى الرغم من صدور بعض القوانين الجديدة المشجعة للاستثمار، فإن ذلك لم يؤد إلى تدفقات استثمارية بالحجم المأمول، لذا يجب دراسة فرص العمل المحققة في القطاع الخاص، والمعروض منها سنوياً وإذا ما أضفنا الخلل الناجم عن المتغيرات الاقتصادية وعن المتغيرات الديموجرافية في النمو الكافي، فإنه يمكننا القول أن معدلات النمو الاقتصادية تأثرت سلباً وربما أحد أسباب ذلك معدلات النمو السكاني وهي من أعلى نسب النمو عالمياً واتصفت ذلك بتأمين فرص عمل كان معظمها ذا طابع بيروقراطي أكثر منها فرص عمل حقيقية إنتاجية تساهم في رفع القيمة المضافة.

خامسًا: أن حل مشكلة البطالة في مصر يتطلب مشاركة كل الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة، من أجل إيجاد فرص عمل دائمة ومنتجة للعاطلين عن العمل، ولذلك فإن مواجهة المشكلة وحلها يستوجب العمل على مسارين متتابعين ومتكاملين في آن واحد معًا، الأول: المسار الآتي العاجل: وتقوم به كل من إدارة مكافحة البطالة، وإدارة شؤون البطالة العاجلة، السابق اقتراحها، وهو تصور مرحلي ذو طبيعة طارئة مستعجلة، يهدف إلى معالجة المشكلة القائمة حاليًا، وفق خطة استثمارية تضعها الهيئة العامة للتشغيل الكامل المقترحة، في التشغيل والتنمية، تؤدي إلى امتصاص أكبر عدد ممكن من مخزون البطالة الحالية، وهذه الخطة تقوم على دفع العاطلين إلى المبادرة والمشاركة في عملية التنمية بشكل مباشر من خلال إنشاء أو تنويع أو توسيع مشروعاتهم الصغيرة في المجالات الإنتاجية والخدمية، هذا سيضمن مشاركة شريحة واسعة من الأفراد في النشاط الخاص، وستساهم الإدارات المعنية بالتوجيه والتدريب والتأهيل، بما يزيد من الطاقة الإنتاجية والاستيعابية للاقتصاد المصري ويوسف السوق المحلية.

ولربما تكون أهم النتائج المباشرة المتوقعة لهذا المسار السريع هي خلق فرص عمل جديد لهؤلاء الأفراد الذين تضمهم قوائم مكاتب العمل وتحسين دخول الأسر الريفية التي أقصيت بصورة أو بأخرى عن المشاركة في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي، ومما يعزز إمكانية تحقيق أكثر من هذه الأهداف الرقمية، أن الخطة المقترحة تشتمل أيضًا على التعرف على الاحتياجات العاجلة والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية في المناطق النائية والفقيرة، وتمولها بحيث تتكامل مع جهود الأفراد في سبيل إنجاح مشروعاتهم ومساهماتهم، ولا بد أن تكون التدفقات النقدية للمجلس المقترح على هذا السمار كبيرة بما تتجاوز ١٠ مليار جنيه سنويًا، لتجنب إحداث أي ارتفاع في معدل التضخم، وذلك لارتباط هذا الإنفاق بالإنتاجية والدخل نتيجة للعلاقة المباشرة بين العاطل - المنتج الجديد وبين مشروعه الخول من قبل الإدارة المختصة.

أما المسار الثاني: هو المسار الاستراتيجي طويل الأمد، والذي هو تصور تنموي بعيد المدى، يهدف إلى تأسيس بنية تحتية جديدة، وشبكة متكاملة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تستطيع بحكم فاعليتها وآليتها الذاتية في الريح والنمو، أن تستوعب نسبة كبيرة من الأعداد الوافدة لسوق العمل كل عام، ولتعزيز القدرة على البقاء والاستمرار لهذه المشروعات الممولة فإن المجلس المقترح يسعى إلى تعميق نقل التقنية وتحسين بناء القدرات الفردية والمؤسسية التي تستطيع تنفيذ التطور الإنتاجي والخدمي، بما يستجيب لتحديات الأسواق العالمية ولهذا فإن الهدف المباشر هو خلق فرص عمل جديدة وكثيرة، ولكن ليس على حساب تطوير التقنية للمنتج، أو المشروعات كثيفة العمالة المخطط لها في برامج إدارة مكافحة البطالة ليست إلا مرحلة إنتاجية مؤقتة، يستتبعها ضرورة الانتقال إلى أشكال أعلى من المنتج ذي التقنية المرتفعة.

والاستراتيجية في المدى البعيد، هذه تسعى لرفد البنيان الاقتصادي بكفاءات أعمال علمية جديدة، وتوسيع المشاريع الجديدة والقائمة باتجاه إقامة نسيج صناعي خدمي حربي زراعي يؤسس لمجتمع تشغيل أفضل للموارد البشرية والمادية، ويتحقق هذا النسيج من خلال خطة ربط بين التصور المرحلي والتصور الاستراتيجي مدعومة بمنهجية للتمويل تراعي تكلفة الفرصة والفرصة البديلة، وعلى أسس تراعي بناء القدرات المستمرة للأفراد والمؤسسات بما فيها المساندة في التدريب والإعلام والتأهيل والبحث والتطوير والتحديث.

والجدير بالذكر أن التصور لا بد أن يشمل ضرورة ربط الإنتاج بأسواقه المحلية والخارجية من خلال معارض التسويق وشبكات التوزيع واتفاقيات التصدير، ودعم الشركات الكبيرة المؤهلة لاستيعاب منتجات المشروعات الصغيرة كمدخلات لها وسيكون نشاط وحدة (التمويل الموازي المقترح إنشاؤها في إدارة مكافحة البطالة) أحد قنوات الاستثمار التي تنشئ صناديق

استثمارية تتبنى احتياجات المنشآت الكبيرة من مصادر خاصة وطنية وخارجية تحت مظلة الإدارة، وخارج إطار مواردها العامة، أن قيام مشاريع كبيرة مستقبلاً تستطيع الاستفادة من منتجات المشاريع الصغيرة سيؤدي إلى التكامل بين الوحدات الاقتصادية، حيث يمكن الاستفادة من الوفورات الاقتصادية سواء من مدخلات الإنتاج أو مخرجاته.

سادساً: منهجية تنفيذ الاستراتيجية المقترحة:

يتبنى المجلس المقترح منهجية شمولية وبعيدة المدى للوصول إلى الفئات المستحقة فعلاً بأكبر قدر من الدقة والسرعة والشفافية هذا من جهة، وبتناسق تحت مظلة سياسة الدولة في التطور والتحديث للاقتصاد المصري من جهة أخرى، وتستند هذه المنهجية إلى ثلاث مكونات أساسية:

أ - خريطة الاحتياجات والبطالة: وترتكز هذه الخريطة المقترح إجراؤها في مصر على المسح والاستقصاء والتحليل وتغطي كافة محافظات مصر، وتعمل هذه الخريطة على تحديد قائمة الاحتياجات المعيشية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، والاتصال، والخدمات، وحاجات المرافق العامة في كل محافظة، ومدى توافرها، إن كانت ريفية أو حضرية، إضافة لمدى التفاوت والبعد بين المراكز والأطراف، كما تعطي مؤشراً أولياً عن مدى انتشار الفقر بين سكان كل حي مقارنة بمعايير المركز والمعايير الوطنية الإجمالية للتنمية.

يشكل حجم البطالة ونسبتها، في كل قطاع وفي كل محافظة في مصر، مؤشراً أساسياً لتحديد حجم المشكلة الاقتصادية المحلية والقومية، وتعتمد الخريطة على المقارنة بين معدلات البطالة المنتشرة في كل محافظة ونوعيتها وتركيبها، وبين صيغة مقارنته لمدى التوازن، وعمق الترابط بين الفقر والبطالة وتستغرق هذه الخريطة ثلاث سنوات، تساعد على تحديد مناطق التدخل المباشر، بفاعلية أكثر مما لو تركت لقوى العرض والطلب كما ستساعد في تحديد آليات التدخل الأكثر فاعلية: هل هي مشروعات صغيرة؟؟ أم مشاريع أشغال عامة؟، أم التدريب والتأهيل وتنمية المجتمع؟ وسوف تخدم هذه الخريطة ليس أنشطة المجلس وحدها، وإنما أيضاً كافة أنشطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجهات التدخل الإنمائي للمجتمع، ومن المقترح أن تنتهي هذه الجهود بإنشاء الهيئة العامة للتشغيل السابق اقتراحها، والتي ترصد مشكلة البطالة في مصر بشكل دوري وآلي.

ب- الخريطة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة: وتمثل جزءاً من الحل على الجانب الآخر لمواجهة المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالبطالة، فهذه الخريطة هي تحليل اقتصادي لكيفية توجيه وتوزيع المشروعات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، في محافظات مصر، وتقوم هذه الخريطة الاستثمارية على تجميع البيانات والمشاكل، ومكانتها بالاحتياجات الموضحة في خريطة الاحتياجات والبطالة، وهي بذلك تكمل آليات تنفيذ التدخل المباشر للأزمة التي تحددت في الخريطة السابقة.

وقد تمول إدارة مكافحة البطالة في مرحلة الانتشار الأولى كافة أنواع المشروعات الصغيرة، على سبيل العلاج الإسعافي في مشكلة البطالة، ولكن بعد مرحلة محددة وبناء على معايير الإشباع في السوق المحلية والقدرة على التسوق، وضرورة تطوير المنتجات تقنياً، فإن الخريطة الاستثمارية يجب أن تحدد الملامح الإنتاجية والبشرية والتقنين للمشروعات في المرحلة التالية، ومهما يكن فإنه من المنطقي أن تقوم كل المشروعات المحمولة على منحى متخصص، مستند على الميزة التنافسية في السلع والخدمات والمواد الأولية لكل حي أو محافظة، فمثلاً قد توجه الاستثمارات السياحية إلى المحافظة التي تملك مزايا بيئية متميزة، وطبيعة جميلة تؤهلها فنجاح المشروعات السياحية، وما يرتبط بها، أكثر مما ستحظى به مناطق لا تحظى بتلك المزايا السياحية حتى ولو كانت البطالة فيها أعلى، وإنما ستوجه إلى المحافظة الأخرى نوعية أخرى من استثمارات المشاريع الملائمة لها، وتشمل

الخريطة الاستثمارات المقترحة في مصر، وأيضاً على مؤشرات مرنة لعدد من المشاريع الممولة وانتشارها في الأماكن المستهدفة، بحيث لا تخلق تراحمًا شديدًا، أو فائضًا في الخدمات والإنتاج، تؤدي إلى فائض يمكن للسوق المحلية أو التصديرية استيعابه، وهذه الآلية ستؤسس لبيئة تكاملية موجهة تجذب الاستثمارات الكبيرة في المدى البعيد.

ج - دعم فاعلية القطاع الخاص والقطاع الأهلي: وهذا يأتي من خلال دعم المبادرات الفردية وتشجيع العمل الخاص المشمول برعاية الدولة مع فتح الباب لمنافسة حقيقية بين هذه المبادرات، لتؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع مستوى التشغيل مع كفاءة في استخدام عناصر الإنتاج، وكل ذلك مرتبط بجودة عالية للسلع والخدمات المنتجة، وتشمل خطوات الإصلاح الاقتصادي التي تعني بزيادة الإنتاجية وتعبئة الموارد الاستثمارية الخاصة، والدخول في اتفاقات الأسواق العربية، والأسواق الدولية أهم مؤشرات دعم القطاع الخاص، وقد لا تكون كل هذه الأعمال من مسؤولية المجلس المقترح، وإنما حتمًا سوف يساهم في بلورة وتعجيل تنفيذ العديد من المشاريع وخططها في تعبئة الموارد وتوجيه الاستثمارات، وينظر المجلس المقترح إلى إيجاد الوسائل الكفيلة في تقديم الدعم اللازم للمؤسسة الاقتصادية الخاصة القائمة مع ضمان توظيفها وتشغيلها لمزيد من العاطلين عن العمل وذلك في مرحلة ثانية من مشروع اقتلاع البطالة.

سابغًا: الهيكل التنظيمي المنفذ للمجلس المقترح وإدارته: يعمل المجلس المقترح على قاعدة استخدام البناء المؤسسي والتنظيمي لمؤسسات المجتمع الاقتصادية والإدارية والتنظيمية القائمة كجهات وسيطة، فالجلس لا ينفذ أعماله بصورة مباشرة وإنما يلجأ على أسلوب استخدام الجهة الوسيطة في الوصول إلى المستحقين من نشاطه، فهو في رأس هرم تنظيمي مهمته التخطيط والتوجيه والتمويل ضمن قواعد اقتصادية وإدارية، تركز على الجوانب المضيفة في كل مؤسسة وسيطة، التي في أغلبها مؤسسات عامة مثل المصارف، والإدارات المحلية، والدوائر العامة، والمختصة، أما التنفيذ والاستفادة فهو يتركز في الأفراد العاطلين، ومؤسسات القطاع الخاص بما فيهم المستفيدين والمقاولين.

ثامناً: ويقترح الباحث تحديد ثلاث برامج أساسية لإدارة مكافحة البطالة هي:

١ - برنامج المشروعات الصغيرة: ويعد هذا البرنامج العمود الأساسي في جهود الإدارة لتنمية روح المبادرة في الاستثمار، وهو يتكون من نشاطين هامين: هما المشروعات الصغيرة وهي فردية صغيرة موجهة إلى المجالات الاستثمارية التي تزيد من القدرة الإنتاجية والخدمية، وتخلق فرص عمل جديدة، وتساهم في تحسين دخل القائمين عليها، وتمنح القروض بناء على أسس الجدوى الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى ضمانات مبسطة وشروط ائتمانية ميسرة، والنشاط الثاني (القروض الأسرية متناهية الصغر) وهي صغيرة وبمبالغ أصغر وموجهة إلى الأسرة لتحسين دخلها بتوفير تسهيلات ائتمانية، تقيم أصغر مما هي عليه الحال في النشاط الأول، لأحد أفراد الأسرة المنتج، أو للمرأة المعيلة، من خلال جهات وسيطة مرتبطة بتنمية مصادر الدخل للشرائح الفقيرة من المجتمع.

٢ - برنامج الأشغال العامة والإسكان: ويشمل تنفيذ مشروعات في البنية الأساسية بهدف رفع مستويات المعيشة للفئات المستفيدة، واستيعاب عمالة كبيرة، مؤقتة ودائمة، مثل مشروعات تحسين الطرق ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، وأعمال صيانة المباني العامة، وتقوية أنظمة الري بما فيها الحديثة منها، وتنظيم المناطق العشوائية وتنمية القطاع الإسكاني، مع إضافة أنشطة استصلاح الأراضي، وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث سبق للباحث اقتراح استراتيجية ي أطروحته لنيل درجة الماجستير، يؤدي تنفيذها استصلاح ما يزيد على ستة ملايين فدان، وإنشاء

مئة مدينة في حجم مدينة السويس، بما يستوعب ١٢٠ مليون نسمة، ويستوعب حجم هائل من فرص العمل، لاقتلاع البطالة.

٣- برنامج التدريب والتأهيل وتنمية المجتمع، يقوم البرنامج بتمويل المشروعات التي تعنى بالتنمية البشرية، من خلال تقديم التمويل اللازم للخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، من أنشطة التنمية الاجتماعية، وإتاحة التدريب وتوفير المعدات في مجال الحرف اليدوية وتوزيع المنتجات، وغيرها، وتشجيع المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية غير المدنية، وباقي قطاعات المجتمع المدني في مجالي الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التنمية الاجتماعية، مع دعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، والربط بين الجمعيات غير الحكومية المحلية والعالمية، تنمية المواقع الأثرية والسياحية، تنمية استخدام فرص المعلوماتية والنقدية، وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل واسعة مطورة.

تاسعاً: ويقترح الباحث على الحكومة المصرية تطبيق السياسات التالية:

١- السياسات المباشرة: العمل على زيادة معدلات استيعاب القطاعات الإنتاجية من العمالة، وذلك بالعمل على زيادة القدرة الاستيعابية للقطاع الزراعي وضرورة دراسة تجربة الصين والهند في هذا الصدد - وزيادة المقدرة الاستيعابية للقطاع الصناعي من خلال الاهتمام بدعم قطاعات الصناعات الصغيرة كثيفة العمل، فعلى المستوى القومي هناك حاجة إلى خلق بيئة اقتصادية مواتية لنمو هذه الصناعات من خلال سياسات مالية ونقدية وضريبية متحيزة لهذا القطاع ومشجعة للاستثمار، وتغيير فلسفة المؤسسات التمويلية من كيفية استرداد القروض إلى كيفية إنجاح الصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بقطاع التشييد كقطاع ذو مرونة تشغيل ناتج مرتفع، وذلك في استكمال البنية الأساسية وخاصة في الريف والمناطق العشوائية والتركيز على توفير المهارات المطلوبة للقطاعات الحديثة الواعدة ذات مرونة التشغيل الناتج المرتفعة كقطاع التمويل والتأمينات والفندقة والسياحة والاتصالات والاهتمام بتشجيع الصناعات التصديرية في القطاع الريفي غير الزراعي، وضرورة العمل على تشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات استيعاب العمالة به تخفيفاً من العبء الملقى على الدولة، وكذلك تنمية القطاع غير الرسمي.

٢- السياسات غير المباشرة وأهمها رفع معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو المحفز للتشغيل، حيث أكدت معظم الدراسات على أهمية رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٤% في الوقت الراهن إلى ٦% - ٧% حتى عام ٢٠١٠م، مما قد يتطلب رفع معدل الاستثمار إلى ٢٨% من إجمالي الناتج المحلي (١٨٣)، ورفع معدل الادخار إلى ١٨% من الناتج المحلي، ولقد أشارت أيضاً معظم الدراسات إلى ضرورة تشجيع النمو المكثف للتشغيل من خلال الاهتمام باستراتيجية نمو طويل الأجل، تتميز بكثافة عمالية مرتفعة ما يعني خلق معدل مرتفع من فرص العمل في القطاعات الحديثة سريعة النمو^(٩١)، وتنمية مهارات القوة العاملة من خلال السياسة التعليمية، فيجب إعادة النظر في الاستثمارات في قطاع التعليم لتوجيهها إلى الكيف وليس الكم، ولابد من الاهتمام بالنظم الحديثة للتدريب، وتحسين قاعدة البيانات الخاصة بالمهارات المطلوبة للعمالة، ووضع تنبؤات بمدى استجابة القطاعات والمؤسسات المختلفة للتغيرات في السوق المحلية والعالمية، ولا بد من استكمال والسياسات اللازمة لدعم البيئة الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار الخاص، فيتطلب ما سبق وضع الإطار القانوني لمؤسسات سوق العمل والعمل، على تنفيذه من جانب كافة المؤسسات العامة والخاصة.

الخاتمة

يوضح البحث الحالي أن الفكر الاقتصادي المصري ظل - مثله في ذلك مثل الفكر العربي مهتمًا بتغليب الجانب السياسي والاجتماعي على الجانب الاقتصادي في دراسة المشاكل القومية، كما أن هناك عدم فهم صحيح للنظرية الاقتصادية، وعدم استيعاب دقيق لدروس وعبر المراحل التاريخية للنظرية الاقتصادية، وقصور شديد في تحليل أسس ودعائم ونتائج تنفيذها، من هنا جاء عنوان هذا البحث مشكلة البطالة بحث في النظرية الاقتصادية نحو الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر.

في المقدمة تناول الباحث اللحظة التاريخية التي تعيشها البشرية الآن، بعد احتلال العراق ٢٠٠٣، وموقف مشكلة البطالة منها، خاصة أن هناك فقرًا شديدًا في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم هذه المشكلة وسبل اقتلاعها، وتعد مباحث هيكل الدراسة الحالية، في الحقيقة، محاولة، بذلها الباحث لإلقاء بعض الأضواء على المشكلة أملاً في الاقتراب من الفهم الحقيقي والموضوعي، بعد أن تعقدت واستعصت على الفهم، ناهيك عن الاقتلاع، لذا تم عرض تاريخ مشكلة البطالة في العالم، أهمية البحث، مكوناته، أهدافه، فوائده، المناهج البحثية المستخدمة.

تم في المبحث الأول عرض وتشخيص ومواجهة البطالة في النظريات المرجعية، وهي النظرية الكلاسيكية، والنظرية الماركسية، حيث احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في النظرية الأولى باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للتطرف والعنف والاضطراب، أما النظرية الثانية قد أخذت من الأولى أهم منجزاتها، ثم وقفت منها موقف النقد، وانتهى الأمر بنظرية مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك، وتخلص النظرية الماركسية إلى أن النظام الرأسمالي يؤدي إلى الإفقار الدائم والمقصود للعمال، وإلى اندلاع الثورة.

وفيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد تم بيان تحليل مشكلة البطالة في النظريات الوسطى، وإذ تنكر النيوكلاسيك لأهم تعاليم ومنجزات الكلاسيك، وأهتموا بتجريد التحليل الاقتصادي من البعد الاجتماعي، والتركيز على الأسواق، والأسعار، وتطور النقود وعمليات الائتمان وتبرير المتناقضات التطبيقية، وعدم الاهتمام بمشكلة البطالة ولهذا تعرضت للكثير من الانتقادات التي ظهرت فيما بعد، وفتحت المجال لظهور نظريات جديدة، تعرف نظرية كينز بأنها نظرية البطالة، حيث كانت المشكلة الأساسية التي قام كينز بدراستها وتحليل أبعادها هي كيفية إنقاذ النظام الرأسمالي من البطالة، فالطلب الكلي الفعال (هو الذي يحدد العرض الكلي) وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف، ويتم مواجهة البطالة بزيادة الاستثمار وبضرورة تدخل الدولة.

ويشرح المبحث الثالث النظريات الحديثة والمعاصرة، بإظهار التعديلات، وأهم النظريات الحديثة التي كانت أبرزها نظرية، النقديون والذين تعتبر نظريتهم ذات تيار فكري مميز في مناقشة مشكلة البطالة الدورية وعلاقتها بالأدوات النقدية، وخلاصة الأمر في هذه النظرية أن البطالة الإجبارية، لا مكان لها فيها، وكانت هذه النقطة من أهم عوامل النقد التي وجهت لها، وبعد ذلك كانت نظرية معدل البطالة الطبيعي، والتي ترى أن هناك علاقة بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، ثم نظرية الموجات الاقتصادية طويلة الأجل، والتي لم تعط أهمية كبيرة للمشكلة في تحليل الموجات.

ويوضح بعد ذلك النظريات المعاصرة ومنها نظرية اقتصاديات جانب العرض، ويعتقد أنصارها أن أزمة البطالة والركود في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، ولا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون، وإنما في نقص قوى العرض ونظرية التوقعات الرشيدة، والتي تبين أن البطالة السائدة في النظام الرأسمالي هي اختيارية وليست إجبارية، فالبطالة تزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليس بسبب أنهم لا يجيدون وظائف، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جداً ولا تغريهم على العمل، والنظرية المؤسسية ترى أن من أثار الثورة التكنولوجية تفاقم مشكلة البطالة، وإنما لم تعد مشكلة كم، بل كيف وأن علاجها من خلال التوسع في مجالات الخدمات الإنسانية، ثم النظرية الكينزية الجديدة والتي توضح ضرورة أبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة، كمفسر لمشكلة البطالة وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات في معدل نمو عرض النقود وأخيراً النظرية الكلاسيكية الجديدة، التي تقوم على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التضخم الذاتي للأسعار والأجور المتصفة بالمرونة العالية والبطالة.

ويوضح المبحث الرابع خطة متكاملة أمام متخذي القرار وأمام السلطة التنفيذية لاقتلاع البطالة، من خلال الاستراتيجية والسياسات المقترحة لاقتلاع البطالة من المجتمع وصولاً إلى التشغيل الكامل في مصر، وذلك بعرض الأفكار في الأدب الاقتصادي المعاصر، حيث تم دراسة أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، بعد عرض الأزمات التي مر بها الفكر الاقتصادي، ثم مشكلة الإحصاء الرسمي، وأهم الدروس المستفادة من البحث الحالي في ظلال التغيرات العالمية منذ ظهور مصطلح العولمة في أطراف العالم الثلاثة، وأخيراً المقترحات بعد عرض للملاحظات الأساسية فيما يتعلق بالسياسات اللازمة لاقتلاع البطالة، ثم بيان للإستراتيجية المقترحة والسياسات المقترحة التي تقوم على تبني سياسة التنمية المستدامة لتحقيق معدلات عالية من النمو، خلال ما تستند إليه من قدرة على التراكم، ومن تغيير في بنية الاقتصاد القومي، ومن توسيع للطاقات الإنتاجية، وخلق فرص متزايدة للتوظيف.

قائمة الهوامش والمراجع

1. World of work the Magazine of the LLO. No. 39, December 2003, p (6)
٢. المقصود بالعالم الأول الدول الصناعية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، واليابان، والعالم الثاني الدول التي كانت اشتراكية ممثلة في الاتحاد السوفيتي سابقًا، وأوروبا الشرقية والصين، أما العالم الثالث فيقصد به الدول النامية ولإدراك ذلك بالتفصيل يمكن الرجوع إلى - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية في العالم ٢٠٠٣.
٣. يمكن الرجوع للصحف القومية والمعارضة في شأن المؤتمر الصحفي لنائب رئيس البنك الدولي، في القاهرة، يونيو ٢٠٠٤.
٤. د. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، أكتوبر ١٩٧٧، الباب الأول: محنة البطالة في عالم اليوم، صص ٤٧ : ١٥٥.
٥. لقد قام الباحث بدراسة وافية حول حال الفكر الاقتصادي المصري في مؤلفة - تأملات اقتصادية، الدار المصرية للطباعة والنشر، ١٩٨٥، صص ١ : ٤٣.
٦. قام الباحث بإعداد دراسة حول (مشكلة البطالة في مصر) وسبل العلاج، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ١٤ : ١٦، يوليو ٢٠٠١.
٧. د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، العدد رقم ١١٨، ١٩٨٧.
٨. قام الباحث بدراسة تجارب النمو والتنمية، وكذلك أزمة التنمية والنظام الاقتصادي العالمي، وبيان الدروس المستفادة في مؤلفة (مذكرات في التنمية الاقتصادية)، مؤسسة الطوبجي، ١٩٩٩.
9. M . Harvey Brenner; Estimating the Effects of Economic change on national health and social well- being joint Economic committee, U.S. congress, Washington June, 2004.
١٠. لقد حفلت العديد من المراجع بالمزيد من الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة وأهمها:
 - Hennery R. Reuss, the critical decade McGraw – Hill book company, New York, 2004.
 - Harry Maurer, not working: an oral history of the unemployed, Holt New York, 2004.
- أستاذنا د. صلاح الدين فهمي محمود، التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٠-٢٠٠١، صص ١٣ : ١١١.
- د. زكريا طاحون، بيانات ترهقها العولمة (الاقتصادية - السياسية - الثقافية - الاجتماعية)، المكتب العلمي للبحوث والبيعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ صص ٢٨٥ : ٢٩٥.
- د. عادل عبد الجواد الكردسي، مشروع توشكي كأحد الحلول المقترحة للحد من البطالة في المجتمع المصري.
- مؤثر مجتمع جنوب الوادي وتوشكي: دراسة ديموجرافية واجتماعية مستقبلية، كلية الآداب جامعة عين شمس، ٧ - ٨ أبريل ١٩٩٩.
- تناصر جون حسين الرفاعي، المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٧.
١١. من أهم الدراسات في هذا الصدد:

- دراسة الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فهمي محمود، دور المتغير السكاني في عملية التنمية المخططة مع الإشارة إلى التجربة المصرية، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية – جامعة الأزهر ١٩٧٧.
- بنت هانس & سمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في مصر في الثمانينات: دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣.
- د. محمد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، دراسة مقارنة، عالم الكتب، ١٩٨٣.

12. p Armstrong a glyn & j Harrison capitalism since 1945 basil Blackwell inc 1991.
R Libsey the relation between unemployment and rate of change of money wage rates in the uk 1862 – 1957 in economic a vol 60 feb 1960 pp 1:13.
13. R G Hawtrey good and bad trade constable London 1913 RG Hawtrey the monetary theory of trade cycle in reading in business cycles and national income allen London 1953 pp 139 – 149.
14. J.G knut wichesell lectures on political economy mac Milan new york 1934 j.G knut wichesell interest and prices Kelly n y 1965.
15. F. A hayek prices and production routledge and kagan paul London 1931. F.A hayek monetary and trade cycle routledge and kagan paul London 1928.
16. Milton friedman monetary and fiscal framework for economic stability in American economic review vol 38 jun 1948.
Milton friedman studies in the quantity theory of money university of Chicago press 1956 pp 2: 21.
Milton friedman a program for monetary stability fordham university press new york 1960.
Milton friedman monetary trends in the united states and the united kingdom their relation to income prices and interest rates 1867 – 1975 university of Chicago press 1982.
17. Milton friedman the fole of monetary policy in American economic review vol 58 march 1968 p. 9.
18. Lester c thurrow dangerous currents the state of economics oxford university press 1983 p 79.
19. A W philips the relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861 – 1957 in economic vol 25 1958 pp . 283 – 299.
20. R . lilesey the relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in u k 1862-1957 in economic vol 60 feb 1960 pp 1:31p.
21. a samuelson and a rsolow analytical aspects of antic inflation policy in American economic review vol 50 may 1970 pp 177: 194.
22. Milton friedman unemployment versus inflation occasioned paper no 44 institute of economic affairs London 1975.

٢٣ . د. رمزي زكي، المرجع السابق، ص ٤١٧ – ٤٣٨.

24. Robert j Gordon understanding inflation in 1980 s brooking papers on economic activity 1985.

٢٥ . د. نبيل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم واليوم، ترجمة/ عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٢، ص ٢٣٢.

26. N D Kondratieff die longen welender konjunktur in reading in business cycles theory American economic association blackiston & co new york 1999 pp 20:42.
27. Robert Beckman the pownwave surviving the second great depression pan books london 1983 p 86.
28. joseph kitchen cycles and trends in economic factors in the review of economic statistics vol 7 nov 1925.

29. Joseph A Schumpeter Business Cycles McGraw Hill Books New York 1939.
30. Robert C Beckman The Downwave op cit.
31. C Friedman J Clark and I Soete Unemployment and Technical Innovations Frances Pinter London 198.
٣٢. جوزيف أ. شومبيتر، الرأسمالية الاشتراكية والديمقراطية، ترجمة خيرى حماد، سلسلة أختزنا لك، الدار القومية، ط ١، ١٩٦٣، ص ١١٦.
٣٣. المرجع السابق صص ١١٧ - ١١٩.
٣٤. المرجع السابق، صص ١٧٩ - ٢٥٦.
٣٥. المرجع السابق، ص ٢٥٧.
36. Gerhard Mensch Dastechnologische Patent Innovationen Überwinden Die Depression Frankfurt Main 1975.
37. J Gershung After Industrial Society Mcmillan London 1978 D Collingridge The Social Control of Technologies Oxford University Press Oxford 1980.
٣٨. د. نورمان كارل، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة د. محمد رضا محرم، سلسلة الألف كتاب، العدد ٢٠٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٢٩٩.
39. Paolopini Economic Growth Technical Change and Employment Empirical Evidence for Accumulative Growth Model with External Causation for Nine OECD Countries 1960 - 1990 in Structural Change and Economic Dynamic no 6 1995 pp. 185:213.
40. A Heertje Economics and Technical Change Weidenfeld and Nicolson London 1977 R. Boyer New Technologies and Employment in 1980s Macmillan London 1988 pp. 233:268.
41. Jeremy Rifkin The End of Work The Decline of the Global Labor Force and the Down of the Post Market Era G P Putnam Sons New York 1995 pp 8:12.
42. M Harvey Brenner Estimating the Effects of Economic Change on National Health and Social Well Being Joint Economic Committee U S Congress Washington June 1984.
43. Hennerly R Reuss The Critical Decade McGraw Hill Book & Co New York 199.
٤٤. د. رمزي زكي، المرجع السابق، صص ٤٧٠ - ٤٧٢.
٤٥. د. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الكلي: نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، وكالة الأهرام للتوزيع، ١٩٩٤، صص ٧٧٢ - ٧٧٤.
٤٦. د. رمزي زكي المرجع السابق، صص ٤٧٢ - ٤٧٤.
47. T Sargent and N Wallace Retinal Expectations and the Dynamics of Hyperinflation in International Economic Review June 1973.
48. Paul A Samueleson and William Nordhaus op cit p 646.
49. Ibid p 647.
50. R Entov The Rule and Fall of the Philips Curve in Problems of Economics vol xxvi no 10 . 1984.
٥١. جيمس جوارتيني وريچارد سترب، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ٤٦٦.
52. Paul A Sammelson and Willim A Nordhaus op cit 656.
٥٣. أنكن. سى. أوليفيتش، نظريات اقتصادية على محك الواقع، نقد لنظريات حالبريث وبييرلي وكلاارك، ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤٣.
54. a) J. K Gaibraith The A Effluent Society Houghton Mifflin Co, Boston. 1969.
J.K. Galbrath, Economics and the Public Purpose, Houghton Mifflin Co, Boston, 1973.

٤٧٨ : ٤٨٠ . د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، صص

55. A) franca Modigliani the monetarist controversy or should we fassake stalilization policies in the American economic review march 1977 pp 1:19.
56. A) james tabin inflation and unemployment in the American economic review vol Lx11 no 1 march 1972 pp 1:18.
57. Paul Wonnacott and Ronland wonnacott, Op. Cit PP. 151:152.
58. R. Torres and J.P. Martin, meastiring Potential output in the seven majour O.E.C.D countries In O.E.C.D Economic studies spring 1990.
59. G adams and d case op cit pp 151:200.

٤١٨ . د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص

61. joan robinson the second crisis of economic theory in American economic review vol 11 no 2 1992 p9.
62. Alfred s eichner (Ed) why economic is not yet a science m e sharpe inc new york 1994 p. 10.

٣٩ . د. رمزي زكي المرجع السابق، ص

64. W. R. Garside the measurement of unemployment methods and sources in great britain 1850-1979 basil Blackwell oxfrord 1980.
- Jeremy Rifkin the end of work the decline of the global labor force and the down of the post market er G P putnams sons new york 1995.

٦٥ . ينص هذا القانون على أن كل انخفاض بنسبة ٢% في الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة مع الناتج الممكن يقابله في معدل البطالة بنسبة ١% راجع ذلك:

- Arthure Okun: the political economy of prosperity Norton new York, 1970.
66. Peter n hess and clark gross principles of economics an analytical approach san Francisco 1993 p. 43.

٦٧ . د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، الباب الثاني.

٦٨ . د. رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، مساهمة نحو فهم أفضل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٥، ص ٤١

69. world of work the magazine of the ilo no 18 . 1996 p. 4.
70. united nations report on the world social situations 1993 new york 1993 p. 137.
71. O. E.C.D social expenditure 1960-1990 problems of growth and control o e c d social studies no 1 Paris 1985.
72. Fredrick strobel Britain goes down the path of income inequality in challenge nov dec 1995.
73. Muala beck, Shifting Gears, Down the path of income inequality in: Challenge, Nov. L dec., 1995, PP, 37:38.
74. Jeremy Rifkin op cit p 174.
75. United Nations. Economic survey of Europe in 1995-96 New York 1996. P. 25.
76. R. Jackman, Economic Policy and employment in the transition economics of central and eastern Europe what have we learned in international labor review 110 no 3 1994.

٧٧ . د. رمزي زكي فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧، صص ١٤١ : ٧١ .

٧٨ . راجع للباحث، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مؤسسة ناس للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، صص ٣٥ : ١٣٥ .

٧٩. د. إبراهيم العيسوي، عمر الفاروق أمين، مشاكل البطالة وإعادة التأهيل وفرص تشغيل الشباب (نظرة مستقبلية)، حوار حول الرؤية المستقبلية للتنمية في مصر، معهد التخطيط القومي، الحلقة الخامسة، ٢٠٠٢، ص ٣.
٨٠. د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، صص ٤٨٦ : ٤٨١.
81. I.L.O. world employment 1996 97 national policies in a global context Geneva 1996. p. 77-97.
82. d soshice wage determination and the changing role of institutions in advanced industrialized countries in oxford review of economic policy vol 6 no 4. 1990 p. 36.
83. geremy Rifkin op cit p. 167.
84. I lid p. 36.
85. w.k roche b fynes and t morrissey working time and employment a review of international evidence in international labour review I l o vol 135 no 2 1996 pp. 129-157.
٨٦. تم الاعتماد في إعداد الاستراتيجية المقترحة للعلاج على المراجع الآتية:
- د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، صص ٤٨٧ : ٤٩٣.
- د. رمزي زكي، قضايا مزعجة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، صص ١٤٠ : ١٤٦.
- د. شنودة سمعان شنودة، البطالة في مصر دراسة تحليلية، م. تزق. مذكرة خارجية رقم ١٥٢٤، مايو ١٩٩٩، صص ٢٨ : ٣٢.
- د. نادرة وهدان، تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة في مصر، م.ت.ق. مذكرة خارجية، رقم ١٥٢٦، مايو ١٩٩١، صص ٥٧.
٨٧. هبة أحمد نصار، القطاعات الواعدة لاستيعاب العمالة في الاقتصاد المصري، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أوراق اقتصادية، أكتوبر ٢٠٠١، العدد (١٥١)، ص ١٦.
88. I L O World employment op cit pp 201-202.
89. U.N. the Copenhagen declaration and programmed of action world summit for social development new yew York 1955.
90. 1 World bank Alan Abrahart creating skills to meet labor market demand 1998.
91. U.N.D pand il o poverty alleviation and income generation in Egypt august 1997.